

تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات اسعار النفط
(دراسة تطبيقية في العراق)

INVESTMENT BUDGET ADAPTATION WITH OIL PRICES CHANGES(AN APPLIED STUDY IN IRAQ)

إعداد

مها أحمد حسين الأنباري

إشـــــراف

الدكتور إبراهيم القاضي

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة
كلية الأعمال
جامعة الشرق الأوسط

نيسان 2016

تفويـــض

أنا **مها أحمد حسين علي الأنباري** أفوّض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وألكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات،أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : مها أحمد حسين الأنباري

التوقيع :.......................

التاريخ : ٩ / ٩ /٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)

وأجيزت بتاريخ: ٤ / ٤ /2016

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
1-الأستاذ الدكتور محمد مطر	رئيسا	جامعة الشرق الاوسط	....
2-الدكتور إبراهيم القاضي	مشرفا	جامعة الشرق الاوسط	....
3-الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم الدليمي	ممتحنا خارجيا	جامعة إربد الاهلية	....

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله والشكر حمدا وشكرا يليق بجلالته و عظمته الذي اسبغ نعمة العقل على عباده .

و صلى الله على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم.

اما بعد فأتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للدكـــــتور ابراهيم القاضي الذي تكرم واشرف على رسالتي وامدني بكل التوجيهات ولم يدخر جهدا لمساندتي واعطاني الكثير من وقته جزاه الله كل خير.

ولا انسى فضل الاستاذ الدكتور عبد الناصر نور الذي منحني فرصة التقدم للدراسات العليا وفقه الله وزاده علما على علم .

واتوجه بخالص الشكر والامتنان لعضوي لجنة المناقشة لتفضلهما بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها واتمامها بأكمل صورة .

والشكرموصول لكل الاساتذة الافاضل والزملاء لما قدموه من تعاون معي في انجاز الرسالة.

الاهداء

أهدي هذه الرسالة إلى روح والدي ووالدتي رحمهما الله وأدخلهما فسيح جناته.

وإلى عائلتي الكرام زوجي وأبنائي وإبنتي حفظهم الله ورعاهم

ولكل من يشاركني فرحتي في إنجاز هذه الرسالة إخوتي وزملائي في العمل.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

تكييف الموازنة الإستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)

(2008-1999)

إعداد

مها أحمد حسين الأنباري

إشراف

الدكتور إبراهيم القاضي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تقلبات أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق خلال الأعوام (1999-2008) .تمثل مجتمع الدراسة وعينتها بوزارة المالية العراقية ،حيث تم الإعتماد على الحسابات الختامية المنشورة لجمهورية العراق للفترة من سنة 1999 الى 2008. وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى العديد من الأساليب الإحصائية أبرزها تحليل الإنحدارالخطي البسيط. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها وجود تأثيرذو دلالة إحصائية لتقلبات اسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في جمهورية العراق عند مستوى دلالة

. ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط على الموازنة الإستثماريه($a \leq 0.05$)

. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة ($a \leq 0.05$)لجمهورية العراق عند مستوى دلالة

تخفيف الإعتماد على القطاع النفطي كمحرك أساسي في عملية التنمية الإقتصاديه من خلال تفعيل دور القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والبناء والسياحة في بلد غني بموارده الطبيعية والبشرية خاصة وأن تقلبات أسعار النفط أربكت الموازنة العراقية بشكل كبير خلال العقود الماضية، وضرورة إصلاح النظام الضريبي والنهوض به إلى المستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه، اضافة الى ترتيب اولويات الأنفاق الأستثماري بدءا من مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات تكنولوجية وابتكارية جديدة أي زيادة الانفاق المنتج .

الكلمات المفتاحية: تكييف الموازنة ، الموازنة الإستثمارية ، أسعار النفط .

س

Investment Budget Adaptation with Oil Prices Changes (An Applied Study in Iraq)

Prepared by
Maha Ahmed Hussin Al-Anbary

Supervisor
Dr.Ibrahim Al-Qaddy

ABSRTACT

This study aimed to investigate the impact of oil prices fluctuations on the investment budget in Iraq during the period (1999-2008).

The study population consisted of Iraqi Ministry of Finance.The study depened on the published final statements of Iraq Republic for the period 1999 to 2008. Descriptive and analytical approach has been used in addition to many statistical methods most notably simple regression analysis .

The study revealed many results such as; that there is a significant impact of fluctuations oil prices on the investment budget of the Republic of Iraq at ($a \leq 0.05$) level. And there is a significant impact of high oil prices on investment budget of the Republic of Iraq at ($a \leq 0.05$)level.

The study recommended that there is a need to reduce dependence on oil sector in economic development process through activation of other sectors role such as industry, agriculture, construction and tourism in rich

ف

natural and human resources country, taking in consideration that oil price fluctuations confused Iraqi budget dramatically over the past decades, and there is a need to focus on tax system reform and promote it to the level that it achieves the desired objective.In addition to set up priorities investment spending starting from infrastructure projects by building new technological and innovative institution which means increase the productive spending.

Key words:Budget Adaptation ,Investment Budget ,Oil Prices .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): مقدمة

(1-2): مشكلة الدراسة و أسئلتها

(1-3): أهداف الدراسة

(1-4): أهمية الدراسة

(1-5): فرضيات الدراسة

(1-6): إنموذج الدراسة

(1-7): حدود الدراسة

(1-8): محددات الدراسة

(1-9): مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) : مقدمة

إن الموازنة العامة للدولة على صلة بالإقتصاد القومي والأداة الرئيسة التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة التنموية في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فهي ليست مجرد جدول يتضمن الإيرادات والنفقات العامة.

وتعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسة التي تستخدمها في تحقيق إنجازات الأداء العام فضلاً عن كونها الوسيلة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية لمعرفة كفاءة أجهزتها سواء التشريعية منها أم التنفيذية أم الرقابية من خلال مراجعة مدخلات ومخرجات الموازنة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (سلوم ودرويش، 2008).

وتؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية للدول المنتجة للنفط في موازنة هذه الدول ومن بينها العراق والتي تعتمد موازنتها بشكل كبير جداً على الإيرادات النفطية إذ يشكل النفط أهمية إستراتيجية في الإقتصاد العراقي منذ إكتشافه سنة (1921) إذ تبلغ نسبة الايرادات النفطية الى الإيرادات الكلية (99%) لعام 2004 وهي اعلى نسبة لغاية 2008(خوشناو، 2012).

وتعد عوائد النفط المصدر الرئيسي إن لم يكن المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي خلال العقود الماضية ، وهذا جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي، خصوصاً ومما لا شك فيه أن لتطورات أسعار النفط إنعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية فإرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق الأمر الذي يسهم في

تحسن أداء النشاط الإقتصادي، هذا فضلاً عن أن إرتفاع أسعار النفط تنعكس إيجاباً على أوضاع الموازنة العامة.

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق، إذ أنها تفرز واقعاً جديداً أمام السلطات المالية تتمثل في تراجع مرونة السياسيات المالية فيها بدرجات متفاوتة، فإرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في الإيرادات العامة من جهة، والذي يؤثر بدوره في وتيرة النشاط الإقتصادي فيها من جهة أخرى، وهذا يفرض على العراق إتباع سياسات مالية معينة للتأقلم والتكيف مع الواقع الجديد الذي يطرأ على الساحة العالمية .

لذا فإن مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الإعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال التركيز على التنويع الإقتصادي ، ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

هل يوجد أثر لتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1999-2008) على الموازنة الإستثمارية في العراق؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ ؟
2. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ ؟

(1-3) : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على فوائد تقلبات أسعار النفط المتكررة وإشكالياته في نظام إعداد الموازنة العامة في العراق.
2. معرفة إنعكاس تذبذب أسعار النفط على السياسات المالية في العراق.

(1-4): أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء بوجه خاص على تأثيرات تقلبات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة (الموازنة الإستثمارية) ومدى تكييفها مع هذه التقلبات كما تبرز أهميتها مما يأتي:

1. يتوقع أن تسهم هذه الدراسة في إعطاء تصور واضح عن العلاقة بين التغير في أسعارالنفط والموازنة الإستثمارية في العراق بنهاية العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتداعيات تغير أسعار النفط على الموازنة العامة.
2. كما يمكن أن تسهم في توضيح أهمية النفط كأحد أهم العناصر الإقتصادية والموارد في تطور الموازنة العامة في العراق.
3. قلة الدراسات " حسب علم الباحثة " التي تناولت العلاقة بين تغير أسعار النفط والموازنة الإستثمارية على المستوى المحلي ، ولذلك يتوقع من هذه الدراسة أن تسهم في سد الفجوة في هذا المجال.

(5-1) : فرضيات الدراسة

ستحاول هذه الدراسة إختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثانية:

Ho_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) .

(6-1) : إنموذج الدراسة

يتكون أنموذج الدراسة من المتغير المستقل والتابع.

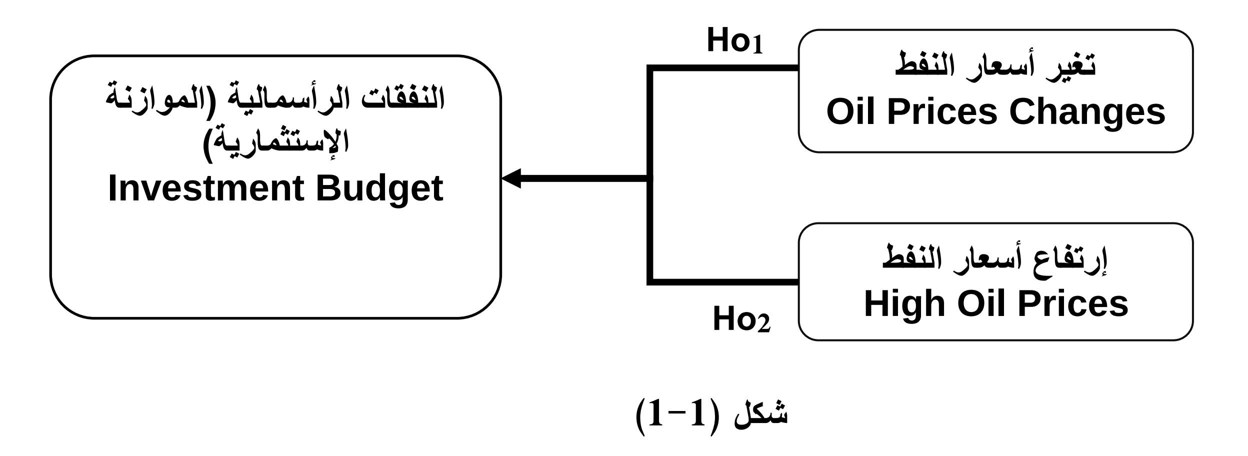
المتغير المستقل: ممثل بتغير أسعار النفط وبالتالي تأثر الإيرادات النفطية ويعبر عنها:

نسبة الإيرادات النفطية = مجموع الإيرادات النفطية / مجموع الإيرادات الكلية.

المتغير التابع: تأثر الموازنة الإستثمارية ممثلةً في مجموع النفقات الرأسمالية إلى النفقات الكلية ويعبر عنها:

نسبة النفقات الرأسمالية = مجموع النفقات الرأسمالية / مجموع النفقات العامة.

وكما موضح في المخطط الآتي :



شكل (1-1)

إنموذج الدراسة من إعداد الباحثة

(1-7) : حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على جمهورية العراق.

الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على السنوات المالية من (1999 الى 2008).

(1-8) : محددات الدراسة

1. لقلة توفر الدراسات العلمية السابقة والمرتبطة بالموضوع إقتصرت الدراسة على بيان تكييف الموازنة الإستثمارية مع تقلبات أسعار النفط على الرغم من وجود عوامل أخرى تؤثر على ذلك وهي الإيرادات غير النفطية و كذلك الظروف السياسية والإقتصادية و الإجتماعية التي مر بها البلد خلال فترة الدراسة .
2. محدودية المراجع التي تناولت الموضوع .

(1-9) : مصطلحات الدراسة

سعر النفط: ويقصد به القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الهيتي، 2000، ص 73).

ويعرف في هذه الدراسة على أنه متوسط تقلب سعر النفط للسنة الواحدة خلال فترة الدراسة (1999-2008).

تكييف الموازنة: هي تحديد المشاريع في ضوء المخصص من الموازنة العامة لإغراض تلك المشاريع بالإعتماد على الإيرادات النفطية (كمية (عدد البراميل) x سعر البرميل (بالدولار))، حيث إن إقرار المشاريع (من قبل وزارة التخطيط) ووضع التخصيص لها (من قبل وزارة المالية) في ضوء ما هو معتمد لإغراض الموازنة الإستثمارية من إجمالي الموازنة العامة للدولة والتي تحدد بالإستناد إلى الإيرادات النفطية المستهدفة.

الموازنة الإستثمارية: هي اداة تخطيطية ورقابية وتنسيقية لتحقيق الأهداف التنموية الموضوعة ضمن رؤية مستقبلية، وهي تنبؤات لمجمل الإيرادات والنفقات لفترة مستقبلية تصدر بقانون ملزم بتنفيذها لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ورفاهيته إجتماعيا وإقتصاديا(الكناني،2013).

وتعد القرارات الإستثمارية أحد أخطر القرارات الإدارية وذلك بسبب تنفيذها على فترة زمنية طويلة ربما تمتد إلى العديد من السنوات، فهي قرارات تتعلق بإستثمار الأموال في الوقت الحاضر والحصول على عائدها فى المستقبل، لذلك فأنه من الصعوبة التنبؤ بما سوف يحدث فى المستقبل بشكل دقيق، ولذلك فإنها تعتبر قرارات محفوفة بالمخاطر (بلقلة، 2013).

وتعرف في هذه الدراسة على أنها معدل الإنفاق الإستثماري العراقي في كل سنة خلال فترة الدراسة (1999-2008).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1) : المقدمة

(2-2) : سعر النفط

(2-3) : سوق النفط

(2-4) : تقييم الموقف المالي الخاص بمشكلة تذبذب العائدات النفطية

(2-5) : النفط في الوطن العربي و العراق بصورة خاصة

(2-6) : الموازنة العامة

(2-7) : مفهوم الموازنة

(2-8) : أهداف الموازنة العامة

(2-9) : خصائص الموازنة العامة

(2-10) : الأهمية المالية و المحاسبية للموازنة

(2-11) : مبادئ إعداد الموازنة العامة

(2-12) : دورة الموازنة العامة في العراق

(2-13) : الموازنة الإستثمارية

(2-14) : الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2-15) : مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2−1) : ألمقدمة

سيعنى هذا القسم بالأدبيات النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، حيث سينقسم إلى محورين (النفط والموازنة الإستثمارية)، كما يلي:

تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق الإستراتيجية والحيوية في العالم، حيث أنها تحتوي على ثروات واحتياطي هائل من البترول يبلغ حوالي (58%) من الاحتياطي العالمي، بالإضافة الى موقعها المتميز والقابع في وسط الأسواق العالمية (اسيا واوروبا) إذ أنها تشرف على قنوات متعددة لنقل البترول الى جميع مناطق العالم(إبراهيم،2010).

يعد البترول مادة إستراتيجية وحيوية رئيسة للصناعة ومهمة للتجارة وذات تأثير كبير في كافة الأنشطة الإقتصادية، حيث أن التاريخ الإقتصادي الحديث إرتبط بالنفط أو ما يعرف بالذهب الأسود والذي له أثر كبير ورئيسي في تحديد مظاهر الخريطة الإقتصادية العالمية، إذ يعتبر النفط سلعة أساسية ونادرة ومحدودة تتحكّم في إقتصاديات الدول (البصام، 2012).

وتعتبر صناعة النفط عالمياً مصدر رئيسي للطاقة منذ عام (1950) حتى الآن مقارنةً بمصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن تبقى كذلك خلال العشرين سنة القادمة (بلقلة، 2013).

كما تواجه الدول المنتجة والمصدرة للنفط تحدي خاص في كيفية إدارة إقتصادياتها ليس فقط بسبب التقلب الكبير في أسعار وعوائد النفط ولكن أيضا بسبب أن النفط سلعة ناضبة وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا المورد ، إن عدم إستقرار العائدات النفطية يولد عدد من التعقيدات في

السياسة المالية على الأمد القصير والطويل ، وهي مرتبطة بعدد من القضايا الجوهرية ومنها حجم الأهمية النسبية لقطاع النفط في الإقتصاد الوطني وحجم الإحتياطيات من النفط الخام وتطور الصناعة النفطية وإمكانية تطوير القطاعات الأخرى غير النفطية (البصام، 2012).

حيث إن الحكومة في الدولة النفطية تواجه تحدي عدم اليقين أو التأكد المرتبط بالثروة النفطية ، فتقلب حجم العائدات النفطية بسبب تأرجح أسعار النفط يمثل مشكلة كبيرة للإدارة المالية خاصة في الأجل القصير الذي ينتقل بسهولة إلى حالة من عدم التأكد في الأجل الطويل مرتبط بالثروة النفطية نفسها وخاصة في قضايا المسار المستقبلي لأسعار النفط وحجم الإحتياطي النفطي ومعدل كلفة إستخراج النفط وهي إعتبارات هامة جداً في الأجل الطويل ، إن هذه الحالة من عدم التأكد تجعل الحكومة في الدولة النفطية تتبنى سياسات مالية أكثر تحفظاً مما لو كانت جميع المتغيرات تجري في جو من اليقين والتأكد (بلقلة، 2013).

إن التعرف على آثار النفط على الإقتصاديات العربية ضرورة مُلِّحة وذلك بهدف إستشراف المستقبل وإحتمالاته بالأخص في ظل الأوضاع الحالية التي تعيشها الأمة العربية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على كيفية تأثير أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية في العراق.

(2-2) : سعر النفط

إن تقلبات أسعار النفط تؤثر بالدرجة الأولى على إقتصاديات الدول المصدرة للبترول وبالمقام الأول دول منظمة الأوبك، بحيث إذا إرتفعت الأسعار شكل ذلك أمراً إيجابياً على إقتصادياتها وعلى كل المؤشرات الإقتصادية فيها، كما ويعتبر النمو الإستثنائي في الطلب العالمي على النفط للفترة من (2002-2008) من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة (بلقلة، 2013).

ومن هذا المنطلق عملت العديد من الدول على فك إرتباطها الكلي بالبترول سواء الدول المستوردة كما كان في بداية الثمانينات ، أو الدول المصدرة للبترول بحيث حاولت دول الأوبك التنويع من صادراتها والإبتعاد عن الأحادية في التصدير التي تعتمد بالدرجة الأولى على النفط، من خلال تبني برامج إقتصادية عملية للإنتقال من قطاع تصديري تقليدي أساسه المحروقات إلى قطاع تصديري غير تقليدي عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي وتشجيع الخصخصة ، وهكذا الإهتمام أكثر بالقطاعات البديلة عن قطاع المحروقات سواء القطاع الزراعي أو القطاع السياحي ، كما يمكن اللجوء لمصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، والتي يمكن الإعتماد عليها مستقبلاً من أجل ضمان إستقرار الإقتصاد في الدول النفطية (عبد الجليل, 2014).

كما إن سعر النفط يخضع لمجموعة من التقلبات وبشكل مستمر وذلك بسبب طبيعة سوق النفط الدولية والتي تتصف بعدم الإستقرار والديناميكية ، مما أدى إلى أن تكون أسعار النفط غير مستقرة وخاضعة للتقلبات المستمرة، مما أحدث قلق على المستوى العالمي منذ أوائل القرن الماضي حتى الآن، وبالأخص بعد الإرتفاعات الكبيرة خلال العامين (2006–2007) ، والتي بلغت ذروتها أكثر من (147 دولار/برميل) ولامست عتبة الـ (150 دولار/برميل) في 2008، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبإنحدار حاد حيث تدحرجت إلى ما دون الـ (40 دولار/برميل) في نهاية النصف الثاني من العام نفسه بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالإقتصاد العالمي ، والتي أثرت بشكل سلبي على الإقتصاد النفطي مما إنعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية ، مما أدى إلى تراجع مستوى سعر النفط تراجعاً دراماتيكياً (أوابك، 2009).

(3-2) : سوق النفط

يتصف سوق النفط عالمياً بعدم الإستقرار وكثرة التقلبات في سعره وذلك نتيجة تأثرِهِ بعوامل متعددة، حيث أن النفط يعتبر سلعة عالمية في مداها وذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لكافة دول العالم مهما كان مستوى تطورها على إعتبار أن جميع دول العالم تعتبر دولاً مستهلكة للنفط ولكن بدرجات متفاوتة في مقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط (البصام، 2012).

بحيث إن إرتفاع سعر النفط يصب لمصلحة الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها وواردتها المالية مما يؤثر إيجابياً في عملية إعداد الموازنة العامة، على عكس الدول المستهلكة حيث يكون هذا الإرتفاع لغير صالحها مما يزيد من الأعباء المالية عليها، كما يؤثر في إعداد الموازنة العامة لها، ويكون الوضع معاكساً في حالة إنخفاض سعر النفط (كريستوف وفتوح، 2011).

كما إن إرتفاع أسعار النفط يترتب عليه إرتفاع العائدات النفطية مما يوقع إقتصاديات الدول النفطية ومنها العراق في أربعة مشاكل أو متغيرات أساسية وهي:

فقدان مرونة الإنتاج: الإرتفاع الكبير غير المتوقع في أسعار النفط أدى إلى إرتفاع كبير في حجم الموازنات الحكومية وهو ما يعني زيادة الإنفاق العام بشقية الجاري والإستثماري الذي دفع الافراد الى زيادة الانفاق الاستهلاكي حيث الميل الحدي للاستهلاك عالي جدا، وهذا ما شكل عبئاً كبيراً على القطاع النفطي المطلوب منه أن يرفع الإنتاج والتصدير لأجل تلبية الحاجات الإقتصادية الجديدة المتزايدة لكل من الحكومة والأفراد علماً أن هذا القطاع في العراق يعاني من مشاكل كبيرة في بنيته التحتية (البصام والشريدة، 2013).

تعميق حالة الإختلال الهيكلي للإقتصاد: مع إرتفاع العوائد النفطية أصبح القطاع النفطي هو القطاع الأوحد الذي يقود الإقتصاد وتراجع حصة القطاعات الأخرى وخلق حالة من الدورة السريعة في الأسواق المحلية جعل القطاعات الإنتاجية غير قادرة على مجاراة هذه الدورة سواء من حيث الإنتاج أو التشغيل والتي تحتاج إلى فترة زمنية أطول حتى تتكيف مع الواقع الجديد المترتب على إرتفاع الطلب الناتج عن تعاظم العائدات النفطية وهو ما يؤدي إلى خلق فجوة زمنية بين العرض والطلب تتعرض فيها العديد من المتغيرات الإقتصادية إلى حالة من اللاتوازن وهو مايعرف بعدم إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي (البصام والشريدة، 2013).

إتساع درجة الإنكشاف الإقتصادي: إن العائدات النفطية الكبيرة تعني من جانب آخر إرتباط أقوى بين الإقتصاد المحلي والعالمي مما جعل هذه الإقتصاديات أكثر تأثراً وإنكشافاً للتطورات الإقتصادية العالمية ولاسيما المتعلق منها بالمتغيرات المالية والنقدية وهذا ما كان واضحاً في الأزمة المالية العالمية التي إنعكست بآثارها السلبية سريعاً على الدول النفطية (البصام والشريدة، 2013).

مزاحمة القطاع الخاص: إن الأثر الأولي المترتب على الإرتفاع الكبير في الإيرادات النفطية هو إرتفاع الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تغير منحنى الطلب الكلي نحو الأعلى ومن ثم إرتفاع نقطة توازن الدخل إلى الأعلى أيضاً ولكن هذا الإرتفاع في الطلب و الدخل سيقود إلى زيادة الطلب على النقود ومن ثم إرتفاع سعر الفائدة ، وهذا ما حصل فعلاً في الإقتصاد العراقي نتيجة للإرتفاع الكبير في العائدات النفطية التي قادت إلى توسع كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الإستثماري والذي خلق طلباً واسعاً على النقود وهو المتغير الذي جعل البنك المركزي العراقي يلجأ إلى رفع سعر الفائدة إلى مديات واسعة للحد من التضخم السائد في الإقتصاد وهو ما أدى

إلى تقلص إنفاق القطاع الخاص وتحجيم دوره في النشاط الإستثماري وهو ما يناقض الهدف المعلن للدولة من تشجيع القطاع الخاص وجعله رديفاً للقطاع العام (البصام والشريدة، 2013).

من جهة أخرى، يعتبر سوق المحروقات سوق غير مستقر وذلك بسبب ما يتعرض له سعر النفط من تقلبات كبيرة خلال فترات زمنية متقاربة ، وما ينجم عن ذلك من أثر سلبي على سعر الغاز الطبيعي وذلك لإرتباطه هيكلياً بسعر النفط ، ففي عام (2008) إرتفع سعر النفط إلى مستوى غير مسبوق وصولاً إلى (150) دولار للبرميل (أوابك، 2009).

لذلك فإن كافة دول العالم تواجه خطر سعر النفط سواء كانت دولاً منتجة أم مستهلكة، حيث يترتب على هذا الخطر مجموعة من المخاطر والمشكلات عند القيام بعملية إعداد الموازنة العامة أو عند عملية إتخاذ وصياغة القرارات الإقتصادية للدول المصدرة، كما إن ظاهرة التقلب في سعر النفط أصبحت متكررة وبشكل مثير للقلق على المستوى الدولي، وذلك لتأثيرها الكبير في أغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط وخصوصاً التي يعتبر فيها النفط مورداً مالياً رئيسياً للعملة الأجنبية كجمهورية العراق (محمد، 2011).

إن عدم استقرار أسعار النفط ناتج عن عدد من العوامل الخارجية والتي تتعلق بالنمو في الإقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب، وعوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الإستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط، بالإضافة إلى أسباب غير إقتصادية ذات طبيعة سياسية وأمنية مثل الأعمال التخريبية أو حتى تصرفات إحتكارية للشركات المسؤولة عن النفط (الطاهر، 2011).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن أي إضطراب يشهده سوق النفط بسبب إختلال عدد من العوامل السوقية والتي تتمثل في محددات العرض والطلب على النفط سيؤدي إلى إحداث آثار سلبية على إقتصاديات الدول وبرامج التنمية فيها، لذلك فإن الدول ذات الهيكل الإقتصادي المعتمد

على النفط سوف تتعرض سياساته المالية لحالة من عدم الإستقرار وذلك بسبب تذبذب الإيرادات العمومية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط (صالح، 2006).

كما إن تقلب اسعار النفط له آثار سلبية كبيرة على الدول المنتجة للنفط خاصة إذا علمنا أن أغلب هذه الدول هي دول نامية تعتمد إعتماداً كلياً على النفط كمصدر رئيسي في إقتصادها وإعداد موازنتها العامة، وهذا يشكل أزمة لدى الكثير من الدول النفطية التي تبني موازنتها على أسعار متوقعة للنفط، كما هو حال العراق اليوم الذي يتميز إقتصاده بالإقتصاد الأحادي الجانب والذي أدى إلى تهميش دور القطاعات الأخرى وتدني نسب مساهمتها في تكوين الدخل القومي. (البصام، 2012).

(2-4) : تقييم الموقف المالي الخاص بمشكلة تذبذب العائدات النفطية

إن المفتاح الأساسي لتقييم الموقف المالي الخاص بمشكلة تذبذب العائدات النفطية من منظورين هما:

منظور الأجل الطويل والذي يتحدد بالنقاط التالية (إبراهيم، 2010):

أولاً: من المهم جداً التركيز على العائدات غير النفطية في الموازنة وان أفضل وسيلة هو الفصل بين العائدات النفطية وغير النفطية والتحقق من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة بغض النظر عن حجم العائدات النفطية وهذا يوفر مؤشر مهم لقياس اتجاه وإستدامة السياسة المالية أخذة بنظر الإعتبار حالة عدم التأكد المحيطة بالثروة النفطية، وبكلام أكثر دقة على الإدارة المالية أن لا تزيد الإنفاق العام بنفس معدلات الزيادة التي تتحقق في حجم العائدات النفطية وأن تأخذ في الحسبان أن هناك عجز مستتر في الموازنة يجب عدم أغفاله.

ثانياً : العمل على توجيه القدر الأكبر من الإيرادات النفطية نحو تراكم الأصول الإنتاجية المستدامة بحيث يكون العائد المتحقق من هذه الموجودات يغطي جزء من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة.

ثالثاً: إعطاء عناية خاصة للإستثمار في القطاعات الإنتاجية القادرة على زيادة القيمة المضافة الصافية كما هو الحال مع قطاع الصناعة التحويلية.

علما أن مستوى أسعار النفط عالمياً هو المتغير الأهم في تحديد حجم الإيرادات النفطية وليس حجم الإنتاج الذي يواجه عقبات كبيرة منها تقادم البنية التحتية وعدم القدرة التكنولوجية على زيادة الإنتاج بشكل واسع وكذلك تحديد مستويات الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وهو ما لا يمكن للعراق أن يبتعد عنه كثيراً.

أما من منظور الأجل القصير فأن تقلب الأسعار العالمية للنفط يؤدي إلى تقلب في التدفقات المالية، فإعتماد العائدات المالية للحكومة على الإيرادات النفطية يجعل من النظام المالي غير حصين وسريع التأثر بالتقلبات الحاصلة في المتغيرات الخارجية ومن ثم أضعاف القرار الإقتصادي للسلطات المالية، وهذا يؤدي إلى عدم إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي وتقلبات كبيرة في الإنفاق العام والطلب الكلي التي تمتد بآثارها على سعر الصرف الحقيقي وزيادة مخاطر الإستثمار في القطاعات غير النفطية حيث يكون من الصعب على القطاع العام والخاص وضع قرارات وخطط إستثمارية طويلة الأجل مما يؤدي إلى تراجع الإستثمار في القطاعات غير النفطية (الهيتي، 2000).

(2-5) : النفط في الوطن العربي و العراق بصورة خاصة

يرجع اكتشاف النفط في الوطن العربي الى بداية القرن العشرين ولكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق الا في سنة (1927) بداية في حقل كركوك في العراق ثم تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت والسعودية ثم الامارات العربية المتحدة في المشرق العربي ولم يكتشف النفط بكميات كبيرة في دول شمال افريقيا الا في الخمسينيات (سعد الله،2012).

يحتل العراق موقعاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط وذلك لضخامة إحتياطياته البالغة (112مليار برميل) وانه أحد الاعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك، ويمثل القطاع النفطي العراقي أحد أهم مرتكزات الإقتصاد العراقي على إعتبار أنه المصدر الرئيس للعملة الأجنبية والتي تساعد على تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى (البصام والشريدة، 2013).

ويعد العراق أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة في تكوين الدخل القومي، حيث شكلت الإيرادات النفطية (97%) من إيرادات الموازنة العامة بعد عام 2003، مما يجعل الإقتصاد العراقي تابعاً للإقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة وذلك لكون الإقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساس على إنتاج وتصدير النفط الخام مما يترتب عليه عدم اليقين بتمويل الميزانية، وهذا ما يجعل الموازنة العامة للعراق تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، والتي غالباً ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل فيها والتي قد تكون مبالغ كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ضرورة إستراتيجية (أوابك، 2009).

وعلى الرغم من أن القطاع النفطي يعتبر مصدراً رئيسياً للإقتصاد العراقي إلا أن هذا القطاع إتسم بالتذبذب في العقود الماضية نتيجة الحروب التي دخلها العراق من جهة والبطئ في

عملية إنتاج النفط وذلك بسبب عدم إستخدام التكنولوجيا المتقدمة، مما أدى الى إنخفاض قدرته الإنتاجية والتصديرية مقارنة بطاقاته المتاحة.

ويرجع هذا التذبذب في صادرات النفط العراقية إلى مجموعة من الأسباب، كما يلي (وزارة التخطيط، 2010):

1. تذبذب حجم الإنتاج النفطي وعدم مطابقته للخطط الموضوعة.
2. إنعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات الخزنية وتضرر محطات الضخ.
3. تعرض الأنابيب الناقلة للنفط الخام للتخريب مما أدى الى إحداث شلل كبير في التصدير
4. تعرض الآبار النفطية للتخريب عن طريق الإعتداء المباشر من خلال وضع متفجرات في مواقع الآبار.
5. عدم الإستفادة من الحقول الحدودية والتي يتم إستغلالها من قبل دول الجوار.
6. التغيرات المستمرة في قيادة القطاع مما أدى الى عدم القيام بتخطيط إستراتيجي مناسب.
7. عدم إدخال التقنيات الحديثة في الصناعة النفطية مما أدى الى إنعدام المرونة في زيادة إنتاج النفط وتصديره.

(2-6) : الموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة في الوقت الحاضر أداة من أدوات التخطيط الإقتصادي إذ تسعى إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة مالية قادمة، وتقوم الموازنة العامة بعدة وظائف إذ تعد الموازنة العامة أداة للتخطيط، حيث تعكس الموازنة خطة الدولة في توفير وتقديم الخدمات للمواطنين (Yoshino and Hesary, 2014).

لقد أشار (الكناني،2013) الى أن الموازنة العامة للدولة هي الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ أولوياتها الإقتصادية على المديين القريب والبعيد.

كما تعد الموازنة العامة أداة الرقابة المالية والقانونية على أنشطة الوحدات الحكومية وذلك بتحديد أرقام موضوعية لنفقات وإيرادات كل وحدة بالاضافة الى التنسيق بين الأمانات والدوائر والمصالح الموجودة داخل الدولة، لأنها تقوم بعرض برامج الدولة بشكل كلي وعلى مستوى القطاعات بهدف تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وذلك لتحقيق رغبات المجتمع وتساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها الدولة وتوفير الإستقرار للعاملين بأجهزة الدولة وتوفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة وإدارات الدولة (سرايا ومحمد، 2000)

(2-7): مفهوم الموازنة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تُمّكن الحكومة من إنجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه (عبد جاسم، 2009).

كما تعرف أيضاً بأنها بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض ودين حكومي، وتمثل الموازنة السياسة الإقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تعبر عن الطريقة التي تخطط بها الحكومة لإستغلال مواردها وذلك بهدف تحقيق أهدافها السياسية الإقتصادية (Yoshino and Hesary, 2014).

وتمثل الموازنة العامة للدولة بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة ومدى تأثير الحكومة في الإقتصاد، بحيث تبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية (محمد، 2011).

وعرف (سعدالله، 2012) الموازنة أيضاً بأنها عملية ديناميكية تعبر عن حركة دائمة ومتواصلة لقطاع الحكومة من سنة الى أخرى عبر تنفيذ العديد من البرامج الإقتصادية والإجتماعية والتنموية بناءً على تقديرات مبنية على أساس ووسائل عملية وإقتصادية وذات بعد إستراتيجي للمدة التي تغطيها ضمن الأهداف المرسومة لها، كونها تركز على التوازن الإقتصادي من خلال أدوار تداخلية، وكل هذا لا يتم إلا بعد الأمر بالتنفيذ من قبل السلطة التشريعية.

تُمثّل الموازنة العامة مجموعة من الوثائق مكونة من الأهداف والأرقام في قالب مالي، حيث تعبر الأهداف عن المشاريع والبرامج التي تنوي الدولة القيام بها وإنشائها خلال فترة زمنية محددة على الأغلب سنة واحدة، بينما تعبر الأرقام عن مقدار ما سيتم إنفاقه من قبل الدولة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى المردود المالي المتوقع الحصول عليه من خلال النجاح في تحقيق هذه الأهداف (سلوم ودرويش، 2008).

وتحتوي الموازنة العامة على مجموعة من النشاطات المُحدد تنفيذها خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى توفر معلومات مالية تختص بمصادر التمويل المتوفرة من أجل تحديد تكاليف تنفيذ هذه النشاطات من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها (المعارك وشفيق، 2003).

وقد أشار خوشناو (2012) إلى أن الموازنة العامة تُعبر عن الخطط التي تضعها الدولة من أجل تقدير حجم النفقات اللازمة لتنفيذ مشاريعها، وحجم الإيرادات المتوقعة من تنفيذ هذه المشاريع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة.

كما عرفها (هلالي، 2002) بأنها مجموعة من التقديرات المعتمدة لنفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية قادمة وبهدف وضع خطة مالية وإقتصادية طبقاً للسياسة العامة للدولة ووفقاً لمجموعة من القوانين واللوائح المالية.

وتعرف بأنها "خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية قادمة" (ذنيبات، 2003).

بالإضافة إلى أن الموازنة تعد برنامجاً سنوياً حكومياً يعبر عن توجهات السلطة العامة للسنة المقبلة وتترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها، فإذا تضمنت الموازنة مثلاً زيادة في الإعتمادات المخصصة للتربية الوطنية، فإنها تكون قد إستهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه، وإذا خفضت دولة كبرى إعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحسناً سيطر على وضعها الأمني الخارجي (المعارك وشفيق، 2003).

وتعتبر الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وتشكل الموازنة وإعدادها رافداً أساسياً في إغناء السياسة والجهد التنموي وتلمس الإحتياجات وأولويات التنمية، وتحاول الموازنة العامة أن تعطي فكرة موسعة عن جميع الإيرادات والنفقات الحكومية (هلالي، 2002).

وتوسع دور الدول في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وتطور مستوى التنمية في العصر الراهن، قد أدى إلى حصول تغييرات مهمة في مفهوم ومحتوى الموازنة، فهذه لم تعد كالسابق مجرد وسيله لحصر إحتياجات الحكومة والإيرادات العامة للأموال لإنجاز مهامها المحدودة، بل أصبحت لها وظائف أخرى تكاد تكون أساسية، وبالأخص إستخدامها كوسيلة مفضلة لضبط السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها الإقتصادية، فالموازنة قد أصبحت ذات صلة وثيقة بإقتصاد

الدول المعاصرة، وهذه هي أهم الملامح التي تميز الموازنة العامة الحديثة عن الموازنة العامة التقليدية (المعارك وشفيق، 2003).

وتتفق الباحثة مع تعريف (عبد جاسم ،2009) لكون هذه التقديرات التي توضع للنفقات والإيرادات سوف تترجم الى ارقام فعليه بنهاية السنة لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

(2-8) : أهداف الموازنة العامة

تساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق الأهداف الآتية (سرايا ومحمد، 2000):

1. المساعدة في تحقيق خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
2. تحقيق العدالة الإجتماعية.
3. تحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها الدولة.
4. توفير الإستقرار للعاملين بأجهزة الدولة.
5. توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة وإدارات الدولة.

(2-9) : خصائص الموازنة العامة

لقد بين (سلوم ودرويش، 2008) خصائص الموازنة العامة بمايلي:

1. إن الموازنة العامة وثيقة تنبؤ للإيرادات والمصروفات لفترة زمنية قادمة.
2. تصدر بقانون يسمى ب (قانون الموازنة) وهي الإذن من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.
3. خطة مستقبلية تعبر عن أهداف وبرامج الدولة المالية الإقتصادية والإجتماعية النابعة من فلسفتها السياسية .

(10-2) : الاهمية المالية والمحاسبية للموازنة

للموازنة أهمية مالية ومحاسبية فمن الناحية المالية تكشف أرقام الموازنة العامة بوضوح حقيقة المركز المالي للدولة فضلاً عن ذلك فإن الموازنة تبين موضوع ماهية النفقات العامة للحكومة وأوجه صرفها وماهية الإيرادات العامة ومصادر جبايتها حيث يتحدد من خلالها الإطار المسموح للحكومة أن تقوم به من خلال تنفيذ الموازنة.

أما من الناحية المحاسبية فإن للموازنة أهمية كبيرة ولا سيما من جهة النفقات ،فالمحاسبين ملزمون بالصرف في إطار الإعتمادات المقررة في الموازنة كماً ونوعاً حسب التعليمات المالية فضلاً عن ذلك فإن للموازنة أهمية خاصة في تحديد أنواع حسابات النفقات والإيرادات التي تمسك في الجهات الحكومية وهكذا تعد النواحي المحاسبية للموازنة العامة ذات أهمية رقابية كبيرة من زاوية التثبت من إلتزام الوحدات التنفيذية بالتخصيصات المقررة لها في الموازنة والكشف عن تجاوز الوحدات بالتخصيصات المعتمدة لها وبيان أوجه القصور والخلل خلال تنفيذ بنود الموازنة (خوشناو، 2012)

(11-2): مبادئ إعدادالموازنة العامة

أشار (الزهاوي، 2008) إن مبادئ الموازنة العامة يمكن تلخيصهاعلى النحو التالي:

1. مبدأ سنوية الموازنة:

المقصود بمبدأ سنوية الموازنة أن يسري العمل بميزانية الدولة لمدة سنة واحدة. ونجد هذا المبدأ أساسه في مبررات سياسية ومالية أما من الناحية السياسية فتعني السنوية ضمان الرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، أما من الناحية المالية فإن فترة السنة تكون أكثر ملائمة للموازنة، لإن المدة إذا كانت أكثر لصعب إعداد تقديرات النفقات والإيرادات بسبب تغير الأسعار،

وإذا كانت المدة أقل لكانت غير كافية لإعداد كل هذه التقديرات بسبب حاجة الموازنة إلى جهود كبيرة من جوانب مختلفة.

2.مبدأ وحدة الموازنة:

يقتضي هذا المبدأ بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة، ويستند هذا المبدأ على مبررين أحدهما مالي والأخر سياسي، فمن الناحية المالية يساعد هذا المبدأ على بيان المركز المالي للدولة من خلال جمع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة. أما من الناحية السياسية فإن هذا المبدأ يسهل مهمة البرلمان في إعتماد الموازنة والرقابة على تنفيذه، حيث يصعب عليه ذلك لو كانت هناك موازنات متعددة ومتفرقة.

3.مبدأ عمومية الموازنة :

ويقصد بالعمومية أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع النفقات العامة مهما قل شأنها دون إجراء أي مقاصة بين إيرادات ونفقات مصلحة ما بحجة إيجاد صافي الإيرادات أو صافي النفقات، وذلك لكي تأتي الموازنة العامة للدولة وثيقة شاملة مفصلة لجميع النفقات والإيرادات. ميزة هذا المبدأ إنه يحد من الإسراف في الإنفاق العام لأن إدراج المصروفات والنفقات مهما كانت صغيرة في الموازنة يمثل نوعاً من الرقابة الداخلية الفعالة عند التنفيذ.

4.مبدأعدم التخصيص:

يقصد هذا المبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية إنفاق معين، وإنما تواجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، فطبقاً لهذا المبدأ لا يجوز مثلاً تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها والحكمة من إقرار هذا المبدأ هي أن تخصيص إيرادات معينة لتمويل مصروفات معينة، إما أن يدعو إلى الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة

أو إلى عدم تقديم الخدمات العامة على وجه مرضٍ في حالة إنخفاض حصيلة الإيرادات المخصصة.

5.مبدأ توازن الموازنة:

يقصد بمبدأ توازن الموازنة أن يكون تقدير الإيرادات مقارباً لتقدير النفقة، والحكمة من ذلك هي الحيلولة دون الوقوع في مشكلة العجز والفائض في الموازنة حيث زيادة الإيرادات على النفقات تشكل فائضاً في الموازنة العامة بعكسه يتأتى العجز في الموازنة العامة.

(2-12) : دورة الموازنة العامة في العراق

تطلق لفظة دورة الموازنة العامة على المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها موازنة الدولة وهي أربعة مراحل رئيسة (الزهاوي، 2008):

1. مرحلة إعداد وتحضير الموازنة العامة في العراق

تقوم وزارة المالية بالتشاور مع وزارة التخطيط بتعميم لوائح وأهداف السياسة المالية على الوزارات والإدارات لغرض إعداد موازنتها إستناداً إلى أولويات السياسة المالية المحددة من قبل مجلس الوزراء. لتقوم كل وزارة بوضع مشروع النفقات للسنة التالية ومناقشة المشروع ودراسته وترسل إلى وزارة المالية ثم تقوم وزارة المالية بإعداد مشروع الموازنة وتقديمه إلى مجلس الوزراء ثم إلى مجلس النواب العراقي.

2. مرحلة إعتماد الموازنة العامة في العراق

ويقصد بمرحلة إعتماد الموازنة مرحلة التصويت على مشروع الموازنة العامة بعد قراءتها ومناقشتها داخل مجلس النواب وبعد إقرارها يحال إلى مجلس رئاسة الجمهورية لغرض

المصادقة عليها بالإجماع وبعدها ينشر قانون الموازنة الفيدرالية بعد إصدارها وتعتبر نافذة من هذا التاريخ.

3. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة في العراق

بعد صدور قانون الموازنة العامة ونشره في الجريدة الرسمية تقوم وزارة المالية بإخطار كل وزارة بميزانيتها المعتمدة مبيناً فيها إعتمادات الإنفاق موزعة على أبواب وفصول وبنود وكذلك الإيرادات المعتمدة وتتحمل وزارة المالية مسؤولية تنفيذ الموازنة.

4. مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة

هي رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية حيث تقوم السلطة التشريعية بالرقابة المالية من خلال رقابتها على تنفيذ الموازنة العامة للإطمئنان على صحة هذا التنفيذ وسلامته من الناحية القانونية فالبرلمان يراقب مدى شرعية التنفيذ في جانبي الموازنة فيلاحظ مدى إنطباق تحصيل الإيرادات مع القوانين والأنظمة وهل إنها حصلت في حدود التقديرات التي وافق عليها هذا من جانب ومن جانب آخر فيلاحظ كيفية الإنفاق وهل إنه تم في حدود الإعتمادات المخصصة.

فالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة كانت دوماً من إهتمامات البرلمان وذلك لأنه صاحب الإختصاص في إعتماد الموازنة.

(2–13): الموازنة الإستثمارية

تمثل نشاط الدولة في حقل التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتتضمن بشكل عام برنامج لتنفيذالمشاريع التنموية المختلفة من خلال تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية للمشاريع المقرر تنفيذها خلال السنة المالية، وتتضمن الموازنة الاستثمارية عملية تحليل وتقويم لفرص الاستثمار المتاحة للوحدات الادارية وخلال مدة زمنية محددة (سنة) وهي من الاهمية بحيث تستطيع هذه

الوحدات ان تحدد برنامجها الاستثماري وبما يتناسب ومستقبل الوحدة ومستويات التجديد والتوسع والنمو فيها والخطوات التي تتخذها عند تنمية برنامجها الاستثماري وتستخدم كوسيلة للرقابة الفعالة على التنفيذ والتحقق من الخطط وانجازها واتخاذ القرارات (الكناني ،2013).

بينما يرى (هلالي،2002) بانها هي التي تختص بتخطيط الإنفاق الإستثماري للوحدة الإستثمارية أو الإنفاق الإستثماري المزمع القيام به، لانها ترسم سياسة الوحدة الإستثمارية في كل من المدى القصير والطويل، ووضع برنامج الإستثمار وتخطيط كيفية تمويله والرقابة على تنفيذه طبقاً للخطة الموضوعة ،اي إنها تهدف الى تخطيط ورقابة المشروعات الإستثمارية التي ينتج عنها إضافة أصول ثابتة جديدة أو تطوير وإحلال الأصول القديمة بما يتماشى مع التطورات التكنلوجية المعاصرة وتشمل تقديرات التكلفة كل من النفقات الإستثمارية ومصادر التمويل المتوقعة والبرنامج الزمني للتقدير.

إن إعداد الموازنة الرأسمالية هو عبارة عن إتخاذ القرارات التخطيطية طويلة الأجل المتعلقة بالإستثمارات وتمويلها، وتستخدم الموازنة الإستثمارية فى مجال تخطيط وتقويم المشروعات الإستثمارية، ولقد تطورت هذه الموازنة فى الآونة الأخيرة وخصوصاً بعد إستخدام

الأساليب الكمية التى ساعدت فى التغلب على معظم المشاكل التى قد تظهر فى هذا الشأن، مثل بحوث العمليات وأساليب الحاسبات ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات (عبد جاسم، 2009).

(2-14): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

تتضمن هذه الفقرة من الفصل الثاني مجموعة الدراسات العربية والأجنبية التي تأتي متممة للإطار النظري للدراسة، وعلى هذا الأساس فأن الدراسات السابقة التي سيتم عرضها وفقا للمعيار الزمني من الاقدم الى الاحدث.

(2-14-1): الدراسات العربية

- **دراسة وهيبة (2005) بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي. وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي حيث قامت الباحثة بدراسة التغيرات الحاصلة على أسعار البترول خلال الفترة (1973-2003)، كما حددت الدراسة الأزمات البترولية التي تعرضت لها المنطقة العربية وآثارها على الإقتصادات العربية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن أهم وأخطر ظاهرة تولت إستنزاف الأموال العربية البترولية هي ظاهرة إعادة التدوير الداخلية والخارجية، أن التنمية ومن ثم العلاقات الإقتصادية العربية خلال السنوات الماضية إرتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومطامع الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

- **دراسة سلوم ودرويش (2008) بعنوان الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية (2005-2007)، الجامعة المستنصرية بغداد.**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أسلوب حديث في تقدير المصروفات العامة في ظل نظام الموازنة العامة للدولة، كما هدفت إلى تحديد أسلوب تنفيذ الموازنة العامة بإختيار النظام المحاسبي

الملائم وقد أستخدمت الدراسة البيانات المالية وتوصلت الدراسة إلى أن الواقع العملي يتطلب الإنتقال في إعداد الموازنة العامة للدولة من الموازنة التقليدية إلى أي من الموازنات الأكثر تطوراً وحداثة، كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات النفطية شكلت ما نسبته (90%) من الموازنة العامة وأن الإقتصاد العراقي أصبح أحادي الجانب.

- **دراسة عليوي (2009) بعنوان تحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق للسنوات من(2003-2007) .**

هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق للسنوات (2003-2007) لأن الموازنة العامة لم توضع في إطار خدمة الأهداف العامة الوطنية على إعتبارها أداة تخطيطية سياسية إجتماعية، وقد إفترضت الدراسة أن الموازنة العامة في العراق تعكس مجمل النشاط الإقتصادي على إعتبارها أن السلطة لا يمكن ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكنها أن تنفق دون الحصول على الموارد حيث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها غياب الأهداف العامة من خلال الموازنة حيث لا توجد معالجة للبطالة إذ أن الواقع يتحدث عن بطالة تزيد عن نسبة (40 %) وكان معدل التضخم (76 %) وشحة الخدمات وضعف شديد في البنى التحتية وتحقيق إقتصاد السوق إنسجاماً مع متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي لا يزال يتحكم في إقتصاديات البلدان ومنها العراق.

- **دراسة الفاخري (2010) بعنوان المشاكل والعقبات التي تواجه أثناء إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة ميدانية في وزارة المالية السعودية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب المشكلات الإستراتيجية والتكميلية عند إعداد وتنفيذ الموازنة في الدول وخصوصاً المملكة العربية السعودية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها مبالغة الجهات الحكومية في طلبات الميزانية للسنة المالية مقارنة بالأهداف أو

حجم الأعمال المطلوب تنفيذها وضعف المعلومات التي تساعد على تقييم طلبات الموازنة من الجهات الحكومية وضعف المعايير التي يتم بها قياس أداء وتنفيذ الميزانية وعدم ثبات الموارد المالية لإعتمادها بشكل كبير على سلعة متغيرة السعر (النفط).

- دراسة محمد (2011) بعنوان الآليــــات الواجب توفرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط إلى إقتصـاد السـوق.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآليـات اللازمة لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط إلى إقتصـاد السـوق، وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الرغم مما يمتلكه العراق من موارد مادية ومالية وبشرية إلا أنه لايزال يعاني من الإختلالات الهيكلية الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة الإقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي بالشكل الذي يضمن تحقيق النمو السريع والمرونة في مواجهة التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، إن طاقة العراق الإنتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للحصول على الموارد ،إذ شكلت الصادرات النفطية مانسبته (99.3%) من إجمالي الصادرات لعام 2010، فيما شكلت الصادرات غير النفطية مانسبته (0.3%) وهذا يوضح مدى إعتماد العراق على صادرات النفط الخام.

- دراسة سعدالله (2012) بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية بإستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل آداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2010). سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط فضلاً عن دراسة خصائص منحنى الطلب والعرض على النفط.

كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم إستقرار سوق النفط، والمنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن نشهدها خلال القرن 21. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الإقتصاد الكلي خلال (2004–2010)، إن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية المنتهجة على التأثير في المتغيرات الإقتصادية.

- **دراسة البصام والشريدة (2013) بعنوان مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير نفطية، دراسة تحليلية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة. وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وذلك من خلال تتبع تاريخ الإيرادات النفطية والميزانية العامة للدولة العرقية منذ إكتشاف النفط حتى عام (2012). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (1921–2012) أربكت الموازنات العامة في العراق كثيراً، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة.

- **دراسة بلقلة (2013) بعنوان تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000–2009).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إنعكاسات تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000–2009) على الموازنة العامة للدول العربية. وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وذلك من خلال دراسة تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال فترة

الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الإعتماد على القطاع النفطي، كما أن التطورات التي شهدتها معدلات أسعار النفوط الخام العربية خلال الفترة (2000-2008) إنعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي شهدت إرتفاعاً كبيراً مما أدى إلى إرتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الإقتصاديات.

- **دراسة بن بوزيان ولخديمي (2013) بعنوان: تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر.**

هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على مؤشرات الإستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) في الجزائر، وقد أستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي وقد توصلت الدراسة في إلى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الإستقرار النقدي، كما توصلت إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، وكذلك توصلت إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر.

- **دراسة رويجع(2013) بعنوان التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري(1970-2009)**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الإقتصادية (الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية، الميزانية العامة للدولة(في الجزائر خلال الفترة (2009-1970). وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الإقتصادية تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول

سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض أي علاقة طردية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات النفطية على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

- **دراسة الكناني (2013) بعنوان إرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل (نظرة في التحليل الإستراتيجي).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع حال الإقتصاد العراقي فهو في الوقت الذي يعد من إقتصاديات الدول النامية كونه يقع ضمن مجموعة الدول النفطية، لما يتمتع به من وفرة نفطية وبالتالي وفرة مالية وموارد معدنية فإنه يتسم أيضاً بخصائص الدول المتخلفة عند مقارنة هيكل الإقتصاد العراقي بالإقتصاد العالمي في دراسة مؤشراتها الإقتصادية والإجتماعية غير النفطية وكان من المفترض أن يتم تسخير الخاصية الأولى في إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني، كما هو حال الإقتصاديات النفطية الأخرى: ماليزيا، إندنوسيا، والأقرب إقتصاديات دول الخليج، حيث لم يتم توظيف القدرات المالية التي تمتع ويتمتع بها الإقتصاد العراقي التوظيف الأفضل في تنمية المجتمع والإقتصاد بعيداً عن الإسراف والتبذير لموارد البلد في متاهات السياسة و الحروب وأروقة الفساد الإداري والمالي ويمكن متابعة تطور الإقتصاد العراقي عبر ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى (1921-1980) والمرحلة الثانية (1980-2003) والمرحلة الثالثة (2003 - فصاعداً) حيث بينت الدراسة خصوصية كل مرحلة وأهميتها وسلبياتها.

(2-14-2): الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Stéphane, et al, 2008) بعنوان (Assessing The Factors Behind Oil Price Changes) "تقييم العوامل الكامنة وراء التغييرات في أسعار النفط ".**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل التي ساهمت في زيادة أسعار النفط بالإضافة إلى العرض والطلب على النفط الخام، من خلال توسيع نموذج لأسعار النفط الخام تشمل معدلات

تشغيل المصافي، والتأثير غير الخطي من قدرة أوبك، والظروف في أسواق العقود الآجلة كمتغيرات تفسيرية. تسمح هذه العوامل للنموذج لأداء جيد نسبياً للتوقعات التي تنطوي عليها هذه العقود على بورصة نيويورك تشير نتائج هذا التحليل إلى أن هناك القليل من الأدلة على أن زيادة طاقة التكرير يمكن أن تخفض أسعار النفط الخام. ومن المتغيرات التي حددتها هذه الدراسة التي تؤثر على أسعار النفط، هي مخزونات النفط الخام التي يمكن أن تسهم فعلياً في إنخفاض الأسعار فكل أيام استهلاك الأمام يقلل أسعار النفط الحقيقية بنحو 2 دولار في المدى الطويل.

- **دراسة (Farzangan, 2011) بعنوان (Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran) " صدمات إيرادات البترول وسلوك الإنفاق الحكومي في إيران".**

قامت هذه الدراسة بتحليل الآثار الديناميكية للصدمات النفطية على الفئات المختلفة لنفقات الحكومة الإيرانية في الفترة ما بين 1959-2007 ، وذلك بإستخدام وتحليل التباين. وقد أظهرت النتائج الرئيسية أن النفقات العسكرية الإيرانية تستجيب بشكل كبير لصدمة في عائدات النفط (أو أسعار النفط)، في حين لا تظهر فئات النفقات غير العسكرية ردود فعل كبيرة لمثل هذه الصدمات.

- **دراسة (Yan, 2012) بعنوان (Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors) " تحليل تقلبات اسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة عليها".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى الدولي، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط. أستخدمت الدراسة المنهج التأريخي من خلال إستعراض المسار التاريخي لتذبذب أسعار النفط العالمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك عوامل مختلفة ومتعددة تؤثر على أسعار النفط

العالمية غير عاملي العرض والطلب، وأن كثرة العوامل التي تؤثر على أسعار النفط وتعقدها أدى إلى إيجاد صعوبة في التنبؤ بأسعار النفط العالمية.

- **دراسة (Apere and Ijomah ,2013) بعنوان (The Effects of Oil Price Shock on Monetary Policy in Nigeria) " آثار صدمة أسعار النفط على السياسة النقدية في نيجيريا ".**

هدفت الدراسة التعرف على الآثار المباشرة لصدمات أسعار النفط على الإقتصاد وتفاعل المتغيرات النقدية مع الصدمات الخارجية بإستخدام بيانات السلاسل مرات من عام (1970 – 2010) ويشير التحليل التطبيقي إلى أن هناك علاقة طويلة المدى تتضمن أسعار النفط، ومعدل التضخم، ومعدل الصرف وسعر الفائدة وعرض النقود في نيجيريا وقد وجدت الدراسة أن صدمة أسعار النفط غير المتوقعة يتبعها زيادة في معدل التضخم وإنخفاض سعر الصرف وسعر الفائدة في نيجيريا.

- **دراسة (Rezaza, et al, 2013) بعنوان (The effects of oil price shocks on real GDP in Iran) " آثار صدمات أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إيران".**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الآثار غير المتماثلة لصدمات أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل التكامل المشترك في الإقتصاد الإيراني خلال الفترة 1960-2010. وأظهرت النتائج أنه في المدى الطويل يكون للصدمات السلبية تأثيرات أقوى على الناتج من تلك الإيجابية التي يمكن أن يكون لها تداعيات ضارة على النمو الإقتصادي. ولهذه النتائج مضامين سياسية عملية لصناع القرار في مجال التخطيط الإقتصادي الكلي.

- **دراسة (Shafi1 and Hua, 2014) بعنوان (Oil Prices Fluctuations and its impact on Russian's economy, an exchange rate exposure) " تقلبات أسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد الروسي، إستعراض سعر الصرف".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أسعار النفط وخطر التعرض لتقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الروسي للفترة من العام 1971 إلى العام 2012. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الواردات والصادرات، والتضخم، ومعدل الفائدة، والحكومة نفقات الإستهلاك والإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على سعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى الطويل والمدى القصير، وأن هناك علاقة كبيرة بين أسعار النفط وخطر التعرض لتقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الروسي.

- **دراسة (Yoshino and Hesary, 2014) بعنوان (Economic Impacts of Oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies) "الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط في الاقتصادات المتقدمة والناشئة".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تحركات أسعار النفط الخام على إثنين من المتغيرات، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، في بلدان هي: اليابان (الإقتصادات المتقدمة) والصين (إقتصاد ناشئ)، وتشير النتائج أن تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة المستوردة للنفط هو أخف بكثير من التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الناشئة. من ناحية أخرى، تم العثور على أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الصين إلى أنها أكثر اعتدالاً مما كان عليه في اليابان.

(2-15) : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مواضيع متعددة تدور حول تغير أسعار البترول وبيان تأثيرها على الناتج المحلي أو على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط وتتميز هذه الدراسة بأنها ستتحصر في بيان تأثر الموازنة العامة (الموازنة الإستثمارية) مع تغيرات أسعار النفط من عام (1999 – 2008) وكونها إعتمدت على الحسابات الختامية الفعلية الصادرة من وزارة المالية العراقية والتقارير السنوية الصادرة من منظمة اوبك.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

(الطريقة والإجراءات)

(3−1):المقدمة

(3−2):منهج الدراسة

(3−3):مجتمع الدراسة وعينتها

(3−4):أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

(3−5):التحليل المالي

(3−6):المعالجة الأحصائية وأداة التحليل

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

(الطريقة والإجراءات)

(3-1): المقدمة

الهدف الرئيسي للدراسة هو السعي لمعرفة مدى تأثر الموازنة الإستثمارية في العراق مع تغير أسعار النفط (الإيرادات النفطية)، وستتناول الباحثة في هذا الفصل المنهجية التي ستستخدم في إجراء هذه الدراسة وأسلوب جمع البيانات وأداة الدراسه وكذلك مجتمع الدراسة وعينتها.

(3-2) : منهج الدراسة

إتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة تحليلية للتقارير المالية الفعلية الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارتي المالية والنفط العراقيةللفترة (1999-2008).

(3-3) : مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع الحسابات الختامية للأعوام (1999-2008) الصادرة عن وزارتي المالية وتقارير وزارة النفط ومنظمة أوبك.

(3-4) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

لتحقيق اهداف الدراسة لجأت الباحثة الى استخدام مصدرين اساسين لجمع البيانات:

أولا: المصادر الأولية: من خلال جمع البيانات من التقارير السنوية والنشرات والدوريات المالية المتوفرة في البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والنفط العراقية والميزانيات والحسابات الختامية

التي تخص الفترة (1999-2008) والصادرة من وزارة المالية العراقية والتقارير السنوية لمنظمة أوبك.

ثانيا:المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى المكتبات المختلفة ومطالعة الدراسات السابقة بهدف بناء الجانب النظري للدراسة مثل الكتب والأبحاث المحاسبية والمالية والدوريات العلمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول الموازنة الإستثمارية وكذلك رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الموازنات وأسعار النفط.

(3-5) : التحليل المالي

لجأت الباحثة للتحليل المالي وذلك لحساب قيمة النفقات الرأسمالية والإيرادات النفطية من خلال المعادلتين التاليتين:

نسبة النفقات الرأسمالية = مجموع النفقات الرأسمالية / مجموع النفقات العامة.

نسبة الإيرادات النفطية = مجموع الإيرادات النفطية / مجموع الإيرادات الكلية.

(3-6):المعالجة الإحصائية و أداة التحليل

إعتمدت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية (spss) في معالجة البيانات للإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها بعد تفريغ المؤشرات ونسب التحليل الى جداول البرنامج وفقاً للمعالجات الاتية:

1. الإحصاء الوصفي لإستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، المتغير المستقل (اسعار النفط Price) والمتغير التابع(الموازنة الإستثمارية Investment budget).
2. معامل إرتباط بيرسون لإختبار العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والتابع.
3. حساب تحليل الإنحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لإختبار فرضيات الدراسة وتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(4-1) : المقدمة

(4-2) : نتائج التحليل المالي للدراسة

(4-3) : التحليل الإحصائي و إختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(4-1):المقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي والمالي لمتغيرات الدراسة التي إعتمدت فيها ، من خلال عرض المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لهذه المتغيرات كما يتناول الفصل إختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بها.

(4-2) :نتائج التحليل المالي للدراسة

تمّ إحتساب نسبة الإيرادات النفطية ونسبة النفقات الرأسمالية لجمهورية العراق لفترة الدراسة (1999-2008) والجدول (4-1) يوضح نسبة الإيرادات النفطية ونسبة النفقات الرأسمالية لجمهورية العراق للفترة أعلاه .

أما الجدول (4-2) فأنه يبين متوسط أسعار النفط خلال فترة الدراسة حسب التقارير السنوية لمنظمة أوبك مع الموازنة الإستثمارية.

جدول(4-1)

نسبة الإيرادات النفطية ونسبة النفقات الرأسمالية لجمهورية العراق لفترة الدراسة (1999-2008) (مليون دينار عراقي)

السنة	مجموع النفقات الرأسمالية (1)	مجموع النفقات العامة (2)	نسبة النفقات الرأسمالية (1/2)	الإيرادات النفطية (3)	الإيرادات الكلية (4)	نسبة الإيرادات النفطية (3/4)
1999	201960	1033552	0.20	75658	719065	0.11
2000	347037	1498700	0.23	142294	1133034	0.13
2001	578861	2069727	0.28	185907	1289246	0.14
2002	755602	2518285	0.30	374849	1971125	0.19
2003	100844	4901961	0.02	15728387	15985527	0.98
2004	861046	31521427	0.03	32593011	32988850	0.99
2005	456569	30831142	0.02	39448514	40435740	0.98
2006	591866	37494459	0.02	46873201	49055545	0.96
2007	6588512	39308348	0.17	51949251	54964850	0.95
2008	14976016	67277196	0.22	76297027	80641041	0.95

المصدر: وزارة المالية العراقية / الأموال العامة/ تنفيذ الموازنة /الارشيف/ الحسابات الختامية (1999 – 2008 م)

نلاحظ من الجدول رقم (4-1) أن النفقات الإستثمارية العراقية تزايدت وبشكل ملحوظ في السنوات الأولى من فترة الدراسة لتبلغ أقصى قيمة لها (755602) مليون دينار عراقي في عام (2002) وبنسبة بلغت (30%) من النفقات العامة، وذلك بالتوازي مع الزيادة الحاصلة على الإيرادات النفطية لغاية عام (2002)، وفي الأعوام اللاحقة (2003-2008) نلاحظ تذبذب

واضح في النفقات الإستثمارية وفي إتجاه لايتوافق مع اتجاه تزايد أسعار النفط على الرغم من الإرتفاع الكبير الحاصل في الإيرادات النفطية.

جدول (4-2)

متوسط سعر النفط و النفقات الإستثمارية العراقية خلال فترة الدراسة(1999-2008)

السنة	متوسط سعر النفط سنوياً (دولار/برميل)	النفقات الإستثمارية\ مليون دينار عراقي
1999	17.47	201960
2000	27.60	347037
2001	23.12	578861
2002	24.36	755602
2003	28.10	100844
2004	36.05	861046
2005	50.64	456569
2006	61.08	591866
2007	69.08	6588512
2008	94.45	14976016
الوسط الحسابي	43.20	2545831.30

المصدر : **OPEC Annual Statistical Bulletin 1999 page 112 table 71**

OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011 page 82 table 5.1

النفقات الإستثمارية من الجدول رقم (4-1)

جدول (4-3)

إرتفاع سعر النفط والنفقات الإستثمارية العراقية خلال فترة الدراسة (1999- 2008)

السنة	متوسط سعر النفط سنوياً (دولار/برميل)	النفقات الإستثمارية ا مليون دينار عراقي
1999	17.47	201960
2000	27.60	347037
2002	24.36	755602
2003	28.10	100844
2004	36.05	861046
2005	50.64	456569
2006	61.08	591866
2007	69.08	6588512
2008	94.45	14976016
الوسط الحسابي	45.43	2764383.56

المصدر : OPEC Annual Statistical Bulletin 1999 page 112 table 71

OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011 page 82 table 5.1

النفقات الإستثمارية من الجدول رقم (4-1)

نلاحظ من الجدول رقم (4-3) أن إرتفاع سعر النفط أثر وبشكل واضح على الموازنة الإستثمارية العراقية خلال فترة الدراسة (1999-2008)، حيث أن الموازنة الإستثمارية في بداية فترة الدراسة عام (1999) بلغت (201960) مليون دينار في مقابل سعر نفط بلغ (17.47 دولار/برميل)، وعندما إرتفع سعر النفط في العام التالي (2000) ليبلغ (27.60 دولار/برميل) إرتفعت الموازنة الإستثمارية لتبلغ (347037) مليون دينار عراقي، وهكذا في كل عام إرتفع فيه سعر النفط إرتفعت الموازنة الإستثمارية إلا في (2003 و 2005) على الرغم من إرتفاع سعر النفط إلى (28.10) و

(50.64) دولار برميل على التوالي إلا أن الموازنة الإستثمارية إنخفضت إلى (100844) و (456569) مليون دينار مما يعني وجود عوامل أخرى أثرت على الإنفاق الإستثماري ،وتعزو الباحثة سبب ذلك الى الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وتدهور الوضع الامني بدرجة كبيرة في عام 2005 هما السبب لهذا الإنخفاض، لتصل إلى ذروتها في عام (2008) حيث بلغت النفقات الإستثمارية (14976016) مليون دينار عراقي عند متوسط سعر نفط (94.95 دولار /برميل)الى حد تطلب تعزيز ميزانية 2008 بموازنة تكميلية اي ان هناك تكييف كبير للنفقات الاستثمارية مع زيادة عوائد النفط .

جدول (4-4)

تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة (1999- 2008)

السنة	متوسط سعر النفط سنوياً (دولار/برميل)	الزيادة/ النقص	التغير السنوي
1999	17.47	-	-
2000	27.60	10.13	%58
2001	23.12	4.48-	%16.2-
2002	24.36	1.24	%5.3
2003	28.10	3.74	%15.4
2004	36.05	7.95	%28.3
2005	50.64	14.59	%40.5
2006	61.08	10.44	%20.6
2007	69.08	8	%13.1
2008	94.45	25.37	%36.7
معدل التغير السنوي	-	-	%20.17

الجدول من عمل الباحثة

يشير الجدول (4-4) إلى ان أسعار النفط شهدت إرتفاعا متزايدا خلال سنوات الدراسة باستثناء عام(2001) وإن اعلى نسبة تغير بالنسبة لإسعار النفط كان في عام (2005)حيث بلغت(40.5%) بينما كانت اقل نسبة تغير في عام (2001) إذ بلغت نسبة التغير (-16.2%) حيث شهد العالم أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أثرت على أسعار النفط العالمية، ويتبين من الجدول اعلاه ان معدل التغير السنوي لإسعار النفط بلغ 20.17% خلال فترة الدراسة.

جدول (4-5)

تطور النفقات الإستثمارية العراقية خلال فترة الدراسة (1999- 2008)

السنة	النفقات الإستثمارية\ مليون دينار	الزيادة/ النقص	التغير السنوي
1999	201960	-	-
2000	347037	145077	%71.8
2001	578861	231824	%66.8
2002	755602	176741	%30.5
2003	100844	-654758	-%86.7
2004	861046	760202	%753.8
2005	456569	-404477	-%47
2006	591866	135297	%29.6
2007	6588512	5996646	%1013.2
2008	14976016	8387504	%127.3
معدل التغير السنوي	-	-	%310.5

الجدول من عمل الباحثة

يشير الجدول إلى ارتفاع النفقات في السنوات 1999 -2002 وتراجع هذه النفقات بشكل كبيرعام 2003 وكذلك عام 2005 ، بينما اخذت بالارتفاع بنسب كبيرة خلال الاعوام2006 -2008

وان اعلى نسبة تغير بالنفقات الاستثمارية كان في عام(2007)حيث بلغت (1013.2%) واقل نسبة تغير كان في عام (2003) حيث بلغت(-86.7%) بسبب الإحتلال الامريكي للعراق وقد بلغ معدل التغير السنوي للنفقات الإستثمارية خلال فترة الدراسة 310.5%.

جدول (4-6)

مقارنة تطور سعر النفط مع النفقات الإستثمارية العراقية خلال فترة الدراسة (1999-2008)

السنة	التغير السنوي في اسعار النفط	التغير السنوي في النفقات الاستثمارية	المؤشر
1999	-	-	-
2000	%58	%71.8	متفق
2001	-%16.2	%66.8	معاكس
2002	%5.3	%30.5	متفق
2003	%15.4	-%86.7	معاكس
2004	%28.3	%753.8	متفق
2005	%40.5	-%47	معاكس
2006	%20.6	%29.6	متفق
2007	%13.1	%1013.2	متفق
2008	%36.7	%127.3	متفق
معدل التغير السنوي	%20.17	%310.5	-

الجدول من عمل الباحثة

يتبين من الجدول اعلاه انه باستثناء السنوات(2000 ،2002 ، 2004،2006،2007 و2008)والتي اشارت الى ان تزايد اسعار النفط رافقها ارتفاع في حجم النفقات الاستثمارية ولكن بنسب تغير مختلفة ، وهذا يعني ان الجهات المعنية في وزارة المالية العراقية (المسؤولة عن اعداد الموازنة العامة) عملوا على تكييف موازنة النفقات الاستثمارية وفقا للتقلبات في اسعار النفط خلال

فترة الدراسة، ففي عام 2003 ارتفعت اسعار النفط ورافقها انخفاض في النفقات الاستثمارية ويمكن ان يكون هنا دور للظروف السياسية في الحد من النفقات الاستثمارية وتوجيهها الى امور اخرى وكما هو معروف ظروف الاحتلال الامريكي للعراق، كما لم يتم تكييف النفقات الاستثمارية تبعا لارتفاع اسعار النفط في عام 2005 بل رافقه تراجع فيهاوهي سنة مابعد الانسحاب الامريكي وماتعرض له العراق من حالة فوضى وعدم استقرار في جميع مرافق الحياة، ومع التسليم باثر تقلبات اسعار النفط على النفقات الاستثمارية الا ان هذا الاثر يتغير وفقا للظروف التي يمر بها البلد.

(4-3) التحليل الإحصائي وإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط في الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلاله($a \leq 0.05$) .

يظهر من الجدول رقم(4-7)النتائج الوصفية للمتغيرين المستقل(اسعار النفطPrice) والمتغيرالتابع(الموازنة الإستثماريةInvestment budget) حيث تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل من المتغيرين.

جدول (4-7)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإسعار النفط والموازنة الاستثمارية

المتغير	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
المستقل	Price	43.20	24.98
التابع	Investmet budgt	2545831.30	4775569.11

اما في الجدول(4-8) تم ايجاد معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين التابع والمستقل، نجدان معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين (r=0.845) وبدلالة إحصائية (sig=0.0020) وهي أقل من(a= 0.05) وهذا يدل على وجودعلاقة خطية قوية بين المتغيرين ورفض الفرضيه الصفريةHo_1.

جدول(4-8)

معامل ارتباط بيرسون بين اسعار النفط والموازنة الاستثمارية

المتغير التابع	معامل ارتباط بيرسون	Sig(p-value)
المتغير المستقل	r=0.845	0.0020

كما نلاحظ في الجدول (4-9) فتظهر نتائج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (اسعار النفط) والمتغير التابع (الموازنه الاستثمارية) وإن الدلالة الإحصائية (sig=0.0020)

جدول(4-9)

نتائج الإنحدار الخطي البسيط بين اسعار النفط والموازنة الإستثمارية

النموذج	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F-value المحسوبة	Sig (P-value)
الإنحدار	1	1.46856E14	1.46856E14	20.12	0.0020
البواقي	8	5.840092E13	7.30011E12		
المجموع	9	2.052545E14	——		

وهي اقل من قيمة (a=0.05) وهذا يدل على ان الفرضيات ملائمة لتحليل النتائج وان المتغير المستقل (اسعار النفط) له أثر على المتغير التابع (الموازنة الأستثمارية) ،كما ان معامل التحديد (coefficient of determination) الذي يقيس قوة العلاقة يساوي (R^2 =0.7155)

ومعامل التحديد المعدل هو(R^2 =0.6799) مما يدل على أن التغير في الموازنة الإستثمارية ناتجة عن التغير في أسعار النفط بعبارة أخرى إن الأخطاء الموجودة في المتغير التابع تفسر من خلال المتغير المستقل بنسبة(71.55%) .

يظهر في الجدول(4-10) ايجاد"معاملات "معادلة الانحدار الخطي البسيط بدلالة إحصائية

الجدول(4-10)

معاملات معادلة الإنحدار الخطي البسيط

المتغير	درجات الحرية	قيمةالمعامل المحسوبة	F-value	Sig
Constant	1	-4440308	-2.50	0.0370
السعر (price)	1	161735	4.49	0.0020

(Sig=0.0020) وهي أقل من(a=0.05)، والذي يبين أن أثر أسعار النفط(Priceالمتغير المستقل) موجود ومؤثرعلى الموازنة الاستثمارية العراقية(Investment budget) وهو المتغير التابع،وهذا يؤكدعدم صحة قبول الفرضية الصفرية الرئيسة الاولHo_1 وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة احصائية لتقلبات اسعار النفط في الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلالة(a≤0.05).

الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على:

Ho_2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط في الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلاله(a≤0.05) .

يظهر من الجدول رقم(4−11) النتائج الوصفية للمتغيرين المستقل (اسعار النفطPrice) والمتغير التابع (الموازنة الإستثمارية Investment budget) حيث تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل من المتغيرين.

جدول(4−11)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإرتفاع اسعار النفط والموازنة الإستثمارية

المتغير	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
المستقل	Price	45.43	25.41
التابع	Investmet budgt	2764383.56	5011931.82

وفي الجدول(4−12) تم إيجاد معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين التابع والمستقل حيث نجد أن معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين (r=0.848) وبدلالة إحصائية(Sig=0.0039) ،وهذا يدل على وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرين وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية(Sig=0.0039) وهي أقل من (a=0.05).

جدول(4−12)

معامل إرتباط بيرسون لإرتفاع أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية

المتغير التابع	معامل ارتباط بيرسون	Sig(p−value)
المتغير المستقل	r=0.848	0.0039

وقد بينت نتائج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين التابع والمستقل كما مبين في الجدول (4−13) أدناه

جدول(4-13)

نتائج الإنحدار الخطي البسيط لإرتفاع اسعار النفط على والموازنة الإستثمارية

النموذج	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F-value المحسوبة	Sig (P-value)
الإنحدار	1	**1.445326E14**	**1.445326E14**	17.93	0.0039
البواقي	7	**2.6423113E13**	**8.06044E12**		
المجموع	8	**2.009557E14**	-		

قيمة (Sig=0.0039) وهي أقل من(a=0.05) حيث إن المتغير المستقل (إرتفاع أسعار النفط) له أثر على المتغير التابع (الموازنة الإستثمارية) ، كما إن معامل التحديد (coefficient of determination) الذي يقيس قوة العلاقة يساوي (R^2 =0.7192) ومعامل التحديد المعدل (R^2 =0.6791) يدل على أن الأخطاء الموجودة في المتغير التابع (الموازنة الإستثمارية) تفسر من خلال المتغير المستقل(أسعار النفط) وبنسبة (71.92%).

جدول(4-14)

معاملات الإنحدار الخطي البسيط لإرتفاع اسعار النفط

المتغير	درجات الحرية	قيمةالمعامل المحسوب	F-value	Sig
Constant	1	**-4833527**	-2.38	0.0487
السعر (Price)	1	167261	4.23	0.0039

ولإيجاد معاملات معادلة (الانحدار الخطي البسيط) يلاحظ من الجدول (4−14) الذي يدل على وجود علاقة خطية قوية لمعامل إرتفاع أسعار النفط(Price) بدلالة إحصائية(Sig=0.0039) أقل من (a=0.05) والذي يؤكد على أن أثر إرتفاع أسعار النفط موجود ومؤثر على الموازنة الإستثمارية وهذا يؤكدعدم صحة قبول الفرضية الصفرية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة احصائية لإرتفاع اسعار النفط في الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلالة(a≤0.05).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج و التوصيات

(5-1) : المقدمة

(5-2) : مناقشة النتائج

(5-3) : التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5-1):المقدمة

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج أسئلة وفرضيات الدراسة التي تم التوصل لها في الفصل الرابع، كما سيتضمن على مجموعة من التوصيات التي تراها الباحثة ضرورية للأخذ بعين الإعتبار، كما يلي:

(5–2) : مناقشة النتائج

أولا:مناقشة نتائج السؤال الرئيسي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن علاقة الإيرادات النفطية بالموازنات الإستثمارية العراقية تعرضت لتذبذب واضح، حيث أنه لا يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين هذين العاملين بمعزل عن العوامل الأخرى مثل(الحروب، والهدم والتدمير) وماتبعه من حالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي إذ نلاحظ أن الموازنات الإستثمارية العراقية تزايدت وبشكل ملحوظ وبالتوازي مع الزيادة الحاصلة في الايرادات النفطية خلال الفترة (1999–2002)، إلا أن الموازنة الإستثمارية العراقية كانت متذبذبة وبشكل ملحوظ في السنتين(2003و2005) بالرغم من الزيادة الحاصلة في إيرادات النفط، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الحرب في العراق عام (2003) أدت إلى تدمير العديد من المباني والمنشآت الحكومية مما دفع الحكومة العراقية إلى التوجه إلى إستخدام الإيرادات النفطية في إعادة البناء وتطوير البنية التحتية للمنشآت بدلاً من التوجه نحو الإستثمار، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة لدى أفراد الشعب العراقي وكل هذا أثر على حجم الموازنة الاستثمارية العراقية بعد عام (2003).

لذلك فإنه من الضروري تنويع مصادر الدخل وتفعيل وتطوير الصناعة الوطنية والزراعة والتجارة والسياحة والتعدين وتصنيع النفط وتحويله إلى منتجات لسد الحاجة المحلية وتصدير الفائض بدلاً من تصديره كنفط خام، كما تبرز الحاجة الملحة لوضع خطة إقتصادية إجتماعية إستراتيجية واضحة المعالم تعتمد معرفة عميقة بخلفيات وأمراض الإقتصاد العراقي وتوجه بناء يوظف إمكانيات قطاع الدولة والقطاع الخاص والإستثمار الأجنبي في مسار منسق وفي إطار نهج سياسي ديمقراطي ثابت لإنتشال البلد من تخلفه وتبعيته الإقتصادية وتخليصه من الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة، خطة تبعث فيه الديناميكية وتحفز تطوره المستدام وتطلق طاقاته الإنتاجية الكامنة وتنوع مصادره وينابيع غناه لتحقق مستوى معيشي وثقافي لائق يتيح للعراق المساهمة بشكل فعال في قسمة العمل الدولية واللحاق بركب الحضارة والتقدم العلمي والتكنولوجي.

2. أن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للإقتصاد العراقي وعليه تعتمد الموازنات العامة، كما أن الإيرادات النفطية هي التي تحدد ما اذا كانت الموازنة الإستثمارية سترتفع أم تنخفض، بالإضافة إلى أن مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط خلال فترة الدراسة (1999-2008) أربكت كثيراً قرارات إعداد الموازنات الإستثمارية، وأفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية امام الموازنة.

وترى الباحثة هنا أنه من الضروري مراجعة كافة السياسات والبرامج الإنفاقية التشغيلية والإستثمارية، من خلال التركيز على قضايا ترشيد القرارات الإستهلاكية والإستثمارية والإهتمام بمبدأ تحسين الأداء الإقتصادي لمختلف الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية منها والخدمية والتصرف دائماً من إدراك كامل لحقائق الندرة الإقتصادية ومحدودية الموارد والذي يساعد على تثبيت قاعدة صحيحة لمستقبل التنمية الإقتصادية.

كما إنه يتوجب على القطاع الخاص التحرك نحو توسيع أنشطته الإستثمارية وتعويض النقص الذي سيحدث في الإنفاق الإستثماري الحكومي وإستعادة مكانته التي فقدها بفعل أثر المزاحمة أثناء فترة الوفرة النفطية وإتساع حجم الإنفاق الحكومي.

بالإضافة إلى أهمية إعادة العلاقات المحلية للقطاع النفطي وضرورة أن يستجيب هذا القطاع للمتغيرات الإقتصادية الداخلية بدلاً من خضوعه للمتغيرات الخارجية التي تجعله يستنزف معظم الموارد المالية المتوفرة لصالح تلبية الطلب الخارجي من خلال العمل على زيادة الإنتاج وإستنزاف الثروة النفطية.

3. إن جميع الموازنات الإستثمارية للعراق كانت دالة فقط لأسعار النفط وحجم الكميات المصدرة، وهنا تبرز هشاشة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من إختلال الهيكل الإنتاجي وأحادية حصيلة الإيرادات العامة.

وترى الباحثة هنا أنه من الضروري النظر للعديد من الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية والمالية) والتي إذا ما تم إستغلالها بشكل كفوء يمكن أن تساهم في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية التي من شأنها تنويع الدخل والذي يؤدي إلى تحسن الأداء الإقتصادي مما يحقق نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقليل خطر سعر النفط، وتساهم في إيجاد وسائل للتحوط من شأنها جعل الموازنة العامة والموازنة الإستثمارية للعراق أكثر أمناً وإستقراراً واستقلالاً من هيمنة أحادية موارد الموازنة العامة.

إن المعالجات والخيارات المطروحة لا يمكن أن تكون فاعلة إذا ما تم اتخاذها بعد وقوع الأزمة بل لابد لهذه الإجراءات أن تأتي قبل وقوع الحدث وبعد وقوع الحدث وهذا يكون متضمنا التخفيف من تحيز السياسة المالية نحو التوسع في الأنفاق أثناء التدفق الكبير للعائدات النفطية والعمل على ضمان تحقيق التوازن المالي ضمن مستوى معتدل وطبيعي من الإيرادات النفطية

وعلى الحكومة أن تعمل بجد على ضمان تراكم موجودات مالية خلال فترة الوفرة النفطية لإدامة السياسة المالية لفترة ما بعد تلك الوفرة.

كما إن حسن إستخدام الموارد المالية هو أحد الجوانب المهمة من جوانب إدارة التنمية بشكل كفؤ وحكيم ومهما كانت الموارد كبيرة ومتوفرة فلابد من إدارتها بشكل أمثل وتوجيهها بشكل صحيح من خلال البرامج والمشاريع الإستثمارية التي تخدم الهدف التنموي وأن عدم الإهتمام بالإستخدام الأمثل للموارد المالية يعني من جانب أخر عدم الإهتمام بالتنمية الإقتصادية الشاملة المتوازنة.

ثانيا: نتائج التحليل الاحصائي لإختبار الفرضيات

1.وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتقلبات أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة($a \leq 0.05$) .

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة بلقلة(2013) والتي بينت بوجود أثر لتطورات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية وضرورة العمل على تخفيف الإعتماد على القطاع النفطي.

2.وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة رويجع والتي بينت إن المتغيرات الإقتصادية تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالإرتفاع او الإنخفاض أي علاقة طردية وتؤثر على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

(3-5) : التوصيات

بالإعتماد على النتائج التي توصلت اليها الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:

1. تصحيح اختلالات هيكل الإقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الإقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية) زراعية، صناعية، مصرفية، خدمية، سياحية) .
2. إعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، من خلال إصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الإدارية والتشريعية وتطوير طرائق تحصيل وجباية الضرائب والنهوض به إلى المستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه وخاصة الهدف التنموي للموازنة.
3. توجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الإستثماري وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية وإبتكارية من خلال برنامج يتضمن خطة إقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للإستثمار الطويل الأجل.
4. على المسؤولين عن إعداد ألموازنة العامة في العراق تجنب المبالغة في تقدير النفقات العامة عند إعدادالموازنة العامة وأخذ موضوع خطر تقلبات أسعار النفط بنظر الإعتبار عند إعداد الموازنة الإستثمارية كجزء من الموازنة العامة.
5. يجب أن تكون هناك دقة في تقديرات وزارة النفط وإلتزامها بتنفيذ خططها الإنتاجية والتسويقية والتي يتم الإعتماد عليها من قبل وزارة المالية في إعداد الموازنة العامة.

قائمة المراجع

أولاً:المراجع العربية

ثانياً:المراجع الاجنبية

قائمةالمراجع:

أولا:المراجع العربية:

1. إبراهيم، قصي (2010). **أهمية النفط الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجاً**. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق: وزارة الثقافة .
2. البصام، سهام (2009)،"التنمية الشاملة في العراق الإمكانات والتحديات وسبل المواجهة". **مجلة كلية الادارة والاقتصاد**. المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الأول، جامعة تكريت.
3. البصام، سهام (2012)، "الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق". **مجلة كلية الادارة والاقتصاد**، المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الثاني.
4. البصام، سهام حسين والشريدة، سميرة فوزي شهاب (2013)، "مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية". **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** العدد(36)،12-20.
5. بلقلة، براهيم (2013)، "تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، **مجلة الباحث**، العدد (12)،9-18.
6. بن بوزيان، محمد ولخديمي، عبد الحميد (2013)، " تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد**(2)،199-213.
7. خوشناو، صباح صابر محمد (2012)،" الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية)". **مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية**، السليمانية.

8. الزهاوي، سيروان عدنان مرزا (2008). **الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي.** ط1.بغداد: الدائرة الاعلامية في مجلس النواب.

9. ذنيبات، محمد جمال (2003). **المالية العامة والتشريع المالي.** ط1.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

10.رويجع، السعيد(2013). **التطورالتاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري** (1970–2009).(رسالة ماجستيرغير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

11.زيني، محمد علي(2010). **الإقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل.** ط3. بغداد: دار الملاك للفنون والآداب.

12.سرايا، محمد السيد ومحمد، سمير كامل (2000). **المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبية القومية،** تطبيقات على قطاع الجمارك. ط1. القاهرة: دار الجامعة للنشر والتوزيع.

13.سعدالله، داود (2012). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000–2010). (رسالة ماجستيرغير منشورة) ، جامعة الجزائر، الجزائر.

14.سلوم، حسن ودرويش، حيدر (2008)، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ". **مجلة كلية الادارة والاقتصاد،** الجامعة المستنصرية، بغداد.

15.صالح، مظهر محمد (2006). "الإتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ". **ندوة عن التضخم ودور السياسات المالية والإقتصادية. في 30 ايلول.** المركز العراقي للإصلاح الإقتصادي. بغداد. العراق.

16.الطاهر زيتوني (2011)،" الافاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته". **مجلة النفط والتعاون العربي،** 37(139) ،9 –19.

17. عبد الجليل، علي عباس (2014). "أثر تقلبات أسعار البترول على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط بعد سنة 1986 (دراسة حالة الجزائر)". **المجلة الافريقية للعلوم السياسية**،10-11.

18. عبد جاسم، عبد الرسول (2009). "بحث نحو تقييم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات)". الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، **المؤتمر العلمي العاشر8-2009\10\9**، كلية المنصور الجامعية.

19. عبد الله، محمد عبد القادر (2001). **الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها في دولة قطر**. ط1، قطر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

20. كريستوف، السوب وفتوح، بسام (2011). "تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية". **مجلة النفط والتعاون العربي**، 37(136)،49-51.

21. الكناني، كامل كاظم بشير (2013). **إرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل**. ط1.بغداد: دار الكتب والوثائق.

22. محمد، سحر (2011)." الاليـــات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الــى اقتصــاد الســـوق". **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث7-9.**

23. المعارك، محمد عبد العزيز وشفيق، على (2003). **أصول وقواعد الموازنة العامة.** ، ط1،الرياض: جامعة الملك سعود.

24. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" (2009). **تقارير الأمين العام**، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من (2001-2008).

25. هلالي، محمد جمال (2002). **المحاسبة الحكومية**. ط1. عمان: دار صفاد للنشر والتوزيع.

26. الهيتي، احمد حسين (2000). **اقتصاديات النفط.** ط1. الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر.

27. وزارة التخطيط (2010). الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقرير مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2007-2010).**

28. وهيبة، مشدن (2005). أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003). (رسالة ماجستيرغير منشورة)، جامعة الجزائر.الجزائر.

ثانيا:المراجع الأجنبية :

1. Apere, O and Ijomah, A. (2013). The Effects of Oil Price Shock on Monetary Policy in Nigeria. ***International Review of Social Sciences and Humanities***, Vol. 5, No. 1, pp. 58-66.
2. Farzanegan, M. (2011). Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran ***Energy Economics***. 33 , pp 1055-1069.
3. Rezaza, A,. Fateme, H and Alireza, B. (2013). The effects of oil price shocks on real GDP in Iran, ***African Journal of Business management,*** Vol. 7(33), pp. 3220 – 3232.
4. Shafi, K and Hua, L. (2014). Oil Prices Fluctuations and its impact on Russian's economy, an exchange rate exposure**. *Asian Journal of Economic Modelling,*** 2(4): 169-177.
5. Stéphane D,. Gasteuil, A,. Robert, K,. Kau, F and Michael, M. (2008). Assessing The Factors Behind Oil Price Changes**. *working paper, No.855 European Central Bank.E.***
6. Yan, L. (2012). Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors. ***American Journal of Industrial and Business Management,***Vol.2(2), 39-46.
7. Yoshino, N and Hesary, F. (2014) **. *Economic Impacts of Oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies.*** IEEJ, 1

قائمة الملاحق

نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفرضيات

الملاحق

نتائج التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية عند

مستوى دلالة ($a \leq 0.05$)

Frequencies

Notes

	Output Created	18-FEB-2016 16:14:17
	Comments	
Input	Data	D:\All\Iraq1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=ID Price Investmentbudget /STATISTICS=STDDEV VARIANCE RANGE MINIMUM MAXIMUM SEMEAN MEAN MEDIAN MODE SUM SKEWNESS SESKEW KURTOSIS SEKURT /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

[DataSet1] D:\All\Iraq1.sav

Statistics

		ID	Price	Investmentbudget
N	Valid	10	10	10
	Missing	0	0	0
	Mean	2003.50	43.1950	2545831.30
	Std. Error of Mean	.957	7.89800	1510167.551
	Median	2003.50	32.0750	585363.50
	Mode	1999[a]	17.47[a]	100844[a]
	Std. Deviation	3.028	24.97568	4775569.109
	Variance	9.167	623.785	22806060314074.010
	Skewness	.000	1.059	2.441
	Std. Error of Skewness	.687	.687	.687
	Kurtosis	-1.200	.314	5.856
	Std. Error of Kurtosis	1.334	1.334	1.334
	Range	9	76.98	14875172
	Minimum	1999	17.47	100844
	Maximum	2008	94.45	14976016
	Sum	20035	431.95	25458313

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

Frequency Table

ID

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1999	1	10.0	10.0	10.0
	2000	1	10.0	10.0	20.0
	2001	1	10.0	10.0	30.0
	2002	1	10.0	10.0	40.0
	2003	1	10.0	10.0	50.0
	2004	1	10.0	10.0	60.0
	2005	1	10.0	10.0	70.0
	2006	1	10.0	10.0	80.0
	2007	1	10.0	10.0	90.0
	2008	1	10.0	10.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

Rice

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	17.47	1	10.0	10.0	10.0
	23.12	1	10.0	10.0	20.0
	24.36	1	10.0	10.0	30.0
	27.60	1	10.0	10.0	40.0
	28.10	1	10.0	10.0	50.0
	36.05	1	10.0	10.0	60.0
	50.64	1	10.0	10.0	70.0
	61.08	1	10.0	10.0	80.0
	69.08	1	10.0	10.0	90.0
	94.45	1	10.0	10.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

Investmentbudget

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	100844	1	10.0	10.0	10.0
	201960	1	10.0	10.0	20.0
	347037	1	10.0	10.0	30.0
	456569	1	10.0	10.0	40.0
	578861	1	10.0	10.0	50.0
	591866	1	10.0	10.0	60.0
	755602	1	10.0	10.0	70.0
	861046	1	10.0	10.0	80.0
	6588512	1	10.0	10.0	90.0
	14976016	1	10.0	10.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

Descripives

Notes

	Output Created	18-FEB-2016 16:14:43
	Comments	
Input	Data	D:\All\Iraq1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
	Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=Price Investmentbudget /STATISTICS=MEAN STDDEV VARIANCE RANGE MIN MAX SEMEAN KURTOSIS SKEWNESS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error
Price	10	76.98	17.47	94.45	43.1950	7.89800
Investmentbudget	10	14875172	100844	14976016	2545831.30	1510167.551
Valid N (listwise)	10					

Descriptive Statistics

	Std. Deviation	Variance	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
Price	24.97568	623.785	1.059	.687	.314	1.334
Investmentbudget	4775569.109	22806060314074.010	2.441	.687	5.856	1.334
Valid N (listwise)						

Correlations

Notes

	Output Created	18-FEB-2016 16:15:05
	Comments	
Input	Data	D:\All\Iraq1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
	Syntax	CORRELATIONS /VARIABLES=Price Investmentbudget /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Correlations

		Price	Investmentbudget
Price	Pearson Correlation	1	.846**
	Sig. (2-tailed)		.002
	N	10	10
Investmentbudget	Pearson Correlation	.846**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	
	N	10	10

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Notes

	Output Created	18-FEB-2016 16:15:38
	Comments	
Input	Data	D:\All\Iraq1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Investmentbudget /METHOD=ENTER Price /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.03
	Memory Required	1380 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Investmentbudget	2545831.30	4775569.109	10
Price	43.1950	24.97568	10

Correlations

		Investmentbudget	Price
Pearson Correlation	Investmentbudget	1.000	.846
	Price	.846	1.000
Sig. (1-tailed)	Investmentbudget	.	.001
	Price	.001	.
N	Investmentbudget	10	10
	Price	10	10

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Price[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Investmentbudget

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	df1
1	.846[a]	.715	.680	2701872.445	.715	20.117	1

Model Summary[b]

Model	Change Statistics		
	df2	Sig. F Change	
1	8	.002	.951

a. Predictors: (Constant), Price

b. Dependent Variable: Investmentbudget

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	146853625135403.440	1	146853625135403.440	20.117	.002[b]
	Residual	58400917691262.650	8	7300114711407.831		
	Total	205254542826666.000	9			

a. Dependent Variable: Investmentbudget

b. Predictors: (Constant), Price

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4440307.501	1776561.691		-2.499	.037
	Price	161734.895	36060.043	.846	4.485	.002

Coefficients[a]

Model		95.0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	-8537066.106	-343548.896		
	Price	78580.287	244889.503	1.000	1.000

a. Dependent Variable: Investmentbudget

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	Price
1	1	1.877	1.000	.06	.06
	2	.123	3.902	.94	.94

a. Dependent Variable: Investmentbudget

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-1614798.88	10835553.00	2545831.30	4039439.251	10
Residual	-4846594.000	4140462.750	.000	2547349.771	10
Std. Predicted Value	-1.030	2.052	.000	1.000	10
Std. Residual	-1.794	1.532	.000	.943	10

a. Dependent Variable: Investmentbudget

الفرضية الرئيسة الثانية :

Ho_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط في الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة ($a \le 0.05$) .

Frequencies

Notes

	Output Created	18-FEB-2016 16:24:47
	Comments	
Input	Data	D:\All\Iraq2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	9
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=InvetmentBudget Price ID /STATISTICS=STDDEV VARIANCE RANGE MINIMUM MAXIMUM SEMEAN MEAN MEDIAN MODE SUM SKEWNESS SESKEW KURTOSIS SEKURT /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Statistics

		InvetmentBudget	Price	ID
N	Valid	9	9	9
	Missing	0	0	0
Mean		2764383.56	45.43	2003.78
Std. Error of Mean		1670643.941	8.471	1.024
Median		591866.00	36.05	2004.00
Mode		100844[a]	17[a]	1999[a]
Std. Deviation		5011931.824	25.412	3.073
Variance		25119460608738.527	645.785	9.444
Skewness		2.284	.902	-.263
Std. Error of Skewness		.717	.717	.717
Kurtosis		5.048	.025	-1.006
Std. Error of Kurtosis		1.400	1.400	1.400
Range		14875172	77	9
Minimum		100844	17	1999
Maximum		14976016	94	2008
Sum		24879452	409	18034

Frequency Table

InvetmentBudget

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	100844	1	11.1	11.1	11.1
	201960	1	11.1	11.1	22.2
	347037	1	11.1	11.1	33.3
	456569	1	11.1	11.1	44.4
	591866	1	11.1	11.1	55.6
	755602	1	11.1	11.1	66.7
	861046	1	11.1	11.1	77.8
	6588512	1	11.1	11.1	88.9
	14976016	1	11.1	11.1	100.0
	Total	9	100.0	100.0	

Price

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	17	1	11.1	11.1	11.1
	24	1	11.1	11.1	22.2
	28	1	11.1	11.1	33.3
	28	1	11.1	11.1	44.4
	36	1	11.1	11.1	55.6
	51	1	11.1	11.1	66.7
	61	1	11.1	11.1	77.8
	69	1	11.1	11.1	88.9
	94	1	11.1	11.1	100.0
	Total	9	100.0	100.0	

ID

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1999	1	11.1	11.1	11.1
	2000	1	11.1	11.1	22.2
	2002	1	11.1	11.1	33.3
	2003	1	11.1	11.1	44.4
	2004	1	11.1	11.1	55.6
	2005	1	11.1	11.1	66.7
	2006	1	11.1	11.1	77.8
	2007	1	11.1	11.1	88.9
	2008	1	11.1	11.1	100.0
	Total	9	100.0	100.0	

Descriptives

Notes

Output Created		18-FEB-2016 16:25:15
Comments		
Input	Data	D:\All\Iraq2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	9
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=Price InvetmentBudget /STATISTICS=MEAN STDDEV VARIANCE RANGE MIN MAX SEMEAN.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error
Price	9	77	17	94	45.43	8.471
InvetmentBudget	9	14875172	100844	14976016	2764383.56	1670643.941
Valid N (listwise)	9					

Descriptive Statistics

	Std. Deviation	Variance
	Statistic	Statistic
Price	25.412	645.785
InvetmentBudget	5011931.824	25119460608738.527
Valid N (listwise)		

Correlations

Notes

Output Created		18-FEB-2016 16:25:35
Comments		
Input	Data	D:\All\Iraq2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	9
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=Price InvetmentBudget /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Correlations

		Price	InvetmentBudget
Price	Pearson Correlation	1	.848**
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	9	9
InvetmentBudget	Pearson Correlation	.848**	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	9	9

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Notes

Output Created		18-FEB-2016 16:26:13
Comments		
Input	Data	D:\All\Iraq2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	9
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL CHANGE /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT InvetmentBudget /METHOD=ENTER Price /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.06
	Memory Required	1380 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
InvetmentBudget	2764383.56	5011931.824	9
Price	45.43	25.412	9

Correlations

		InvetmentBudget	Price
Pearson Correlation	InvetmentBudget	1.000	.848
	Price	.848	1.000
Sig. (1-tailed)	InvetmentBudget	.	.002
	Price	.002	.
N	InvetmentBudget	9	9
	Price	9	9

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Price[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: InvetmentBudget

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	df1
1	.848[a]	.719	.679	2839092.588	.719	17.931	1

Model Summary[b]

Model	Change Statistics		
	df2	Sig. F Change	
1	7	.004	.972

a. Predictors: (Constant), Price

b. Dependent Variable: InvetmentBudget

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	144532557793056.400	1	144532557793056.400	17.931	.004[b]
	Residual	56423127076851.680	7	8060446725264.525		
	Total	200955684869908.200	8			

a. Dependent Variable: InvetmentBudget

b. Predictors: (Constant), Price

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics
		B	Std. Error	Beta			Tolerance
1	(Constant)	-4833527.491	2028560.152		-2.383	.049	
	Price	167260.718	39499.415	.848	4.235	.004	1.000

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics
		VIF
1	(Constant)	
	Price	1.000

a. Dependent Variable: InvetmentBudget

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	Price
1	1	1.885	1.000	.06	.06
	2	.115	4.040	.94	.94

a. Dependent Variable: InvetmentBudget

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-1911482.75	10964247.00	2764383.56	4250478.764	9
Residual	-4790891.000	4011768.750	.000	2655727.939	9
Std. Predicted Value	-1.100	1.929	.000	1.000	9
Std. Residual	-1.687	1.413	.000	.935	9

a. Dependent Variable: InvetmentBudget